

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع : علوم اقتصادية
تخصص : اقتصاد كمي



كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم اقتصادية
رقم :

عنوان الموضوع:

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر
خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت الإشراف الأستاذ:
- بن محاد سمير

من إعداد الطالب:
- دوغة الحسين

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بلعباس رابح	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بن لخضر السعيد	أستاذ مساعد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيهما

والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى من نرين أيامي نزوجتي وأولادي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل طالب علم

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة

شكر و تقدير

أشكر الله العلي القدين على إتمام هذا البحث
أقدم بالشكر والتقدير إلى الأساذ الفاضل المشرف
على هذا البحث الأساذة بن محاد سمير على ما قدمه لي
من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة والحرص الدائم
على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها
كما أقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة
المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا البحث
كما لا يفوتني أن أقدم بشكري التي الخالصة إلى كل
الأساتذة والزملاء على تشجيعاتهم وإلى كل من أعانني
من قريب أو بعيد لإعداد هذا البحث

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
II	الإهداء.....
III	الشكر.....
V	قائمة المحتويات.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
VIII	قائمة الملاحق.....
أ-د	المقدمة.....
05	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري.....
06	تمهيد.....
07	المبحث الأول : الإطار النظري لسعر الصرف.....
07	المطلب الأول : مفاهيم حول سعر الصرف أنواعه و وظائف.....
14	المطلب الثاني : أنظمة و نظريات سعر الصرف.....
19	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره.....
22	المبحث الثاني : الأسس النظرية للميزان التجاري.....
23	المطلب الأول : مفهوم الميزان التجاري و أهميته.....
24	المطلب الثاني : التوازن و الاختلال في الميزان التجاري.....
26	المطلب الثالث : أسباب الاختلال و العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....
29	المبحث الثالث : الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.....
29	المطلب الأول : تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.....
32	المطلب الثاني : دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري.....
36	المطلب الثالث : سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية و شروط نجاحها.....
39	خلاصة الفصل الأول.....
40	الفصل الثاني : دراسة تحليلية قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري.....
41	تمهيد.....
42	المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور سياسة الصرف في الجزائر.....
42	المطلب الأول : تطور سياسة الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري.....
47	المطلب الثاني : نظام الرقابة على الصرف و تطوره في الجزائر.....
51	المطلب الثالث : آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.....
53	المبحث الثاني : دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري.....
53	المطلب الأول : تطور الميزان التجاري الجزائري.....
57	المطلب الثاني : هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية.....
60	المطلب الثالث : انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجى وأهم شركائه التجاريين.....
62	المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.....
62	المطلب الأول : التحليل الأولي للمتغيرات.....
65	المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك.....
67	المطلب الثالث : نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.....
72	خلاصة الفصل الثاني.....
75-74	الخاتمة.....
79-77	قائمة المراجع.....
87-81	الملاحق.....

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).....	01
45	تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991).....	02
46	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2015).....	03
53	تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1970-1989).....	04
55	تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1990-2015).....	05
57	تركيبه الواردات والصادرات حسب المنتجات خلال الفترة (2004-2015).....	06
60	مختلف الأقاليم الاقتصادية (واردات ، صادرات) لسنة 2014-2015.....	07
61	أهم العملاء و الموردین التجاريين للجزائر لسنة 2015.....	08
65	اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey Augmented-Fuller) لمتغيرات الدراسة.....	09
71	إحصائيات فحص بواقي النموذج.....	10

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.....	01
29	معدل الصرف و العرض و الطلب على الواردات.....	02
31	معدل الصرف و العرض و الطلب على الصادرات.....	03
38	تخفيض قيمة العملة و رصيد الميزان التجاري.....	04
50	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970- 2015).....	05
56	تطور بنود الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970- 2015).....	06
58	تطور إجمالي الصادرات و الصادرات من المحروقات خلال الفترة (2004-2015).....	07
60	هيكل الواردات من السلع في سنة 2015 حسب المنتجات.....	08
63	دالة (AC) و (ACP) و التمثيل البياني يوضح الاتجاه الزمني للسلسلة BC.....	09
64	دالة (AC) و (ACP) و التمثيل البياني يوضح الاتجاه الزمني للسلسلة TC.....	10
66	دالة (AC) و (ACP) و التمثيل البياني للفروقات الأولى للسلسلتين (BC) (TC).....	11
67	نتائج اختبار الأثر للتكامل المتزامن للمتغيرات لـ : Johansen.....	12
68	نتائج اختبار لتحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية حسب خاصية (SBC) لـ : ARDL....	13
69	نتائج تقدير نموذج ARDL.....	14
69	منحنى القيم المقدرة و الفعلية للنموذج خلال الفترة (1970-2015).....	15
69	نتائج اختبار التكامل المشترك ARDL Test Bounds.....	16
69	نتائج تقدير العلاقة الكاملة قصيرة وطويلة الأجل لـ : ARDL.....	17

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
81	البيانات المستخدمة في الدراسة	01
82	تطور رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف خلال الفترة (2015-1970).....	02
82	تطور كل من الصادرات و الواردات خلال الفترة (2015-1970)	03
83	نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة الزمنية BC	04
84	نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة الزمنية TC	05
85	اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء LM Test	06
85	اختبار عدم تجانس التباين ARCH Test	07
86	دالة الارتباط الذاتي للبواقي	08
86	اختبار طبيعية البواقي للنموذج.....	09
87	اختبار (CUSUM) للنموذج.....	10
87	تطور كل من الصادرات و أسعار البترول خلال الفترة (2015-1970).....	11

المقدمة

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باشماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وكذا تدفقات وحركية رؤوس الأموال، وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة ذلك لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل، خاصة بعد أن تم التخلي عن قاعدة الذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بسعر صرف العملة ويختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي في أن الأول يتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلي يتم تسويته بالعملة الوطنية، وبسبب هذا الاختلاف برزت مشكلة نقدية مصدرها تباين قيم العملات، أدت إلى ظهور سعر الصرف الذي يهتم بمسألة تحويل وصرف العملات بأسعار مختلفة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز و التوازن وتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد فهذا يعكس خلا هيكليا في السياسة الاقتصادية.

وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط و متغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب، و يترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من (1970-2015) ؟

و تتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع و اتجاهات سعر الصرف في الجزائر ؟
- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري؟
- ما هي آليات معالجة تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؟

2- فرضيات الدراسة:

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، و عليه تفترض الدراسة مايلي:

- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري أي توجد علاقة في المدى الطويل.
- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية.

3- أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي اقتصادي مع محاولة إبراز أهمية المتغيرة سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة و ابرز العناصر المساهمة في التكامل الاقتصادي الدولي.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

4 - أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار الموضوع لعدة أسباب منها :

- الحرص على دراسة وفهم سعر الصرف العملة في الجزائر و أثره على الميزان التجاري وكذا معرفة كيفية اتخاذ قرار سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في الميزان التجاري و أثره على المستوى العام للأسعار.
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي وعلاقته بموضوع الاقتصاد القياسي الكمي.
- الرغبة في دراسة و البحث في هذا الموضوع .

5- الدراسات السابقة:

- الدراسة التي قامت بها الطالب : بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2013/2012.
- الدراسة التي قامت بها الطالب : كمال العقريب،"أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر"- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005/2006.
- الدراسة التي قامت بها الطالب : برايس خليفة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان : دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر (خلال الفترة 1970-2015).

6- منهجية الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية و القياسية من خلال الدراسة القياسية وتطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات بنك الجزائر و المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية و بالاعتماد على برنامج Eviews-9 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري.

6- هيكل البحث :

لانجاز هذا الموضوع و للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين، تختتم بخاتمة عامة تتضمن ملخص عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

تم صياغة الفصل الأول من البحث كمدخل للأساسيات و مفاهيم عن سعر الصرف و الميزان التجاري، حيث تطرقنا في العنصر الأول الخاص بسعر الصرف إلى الإلمام بالمفاهيم و التعاريف الخاصة به وأنواعه الرئيسية وكذا وظائفه، كما تطرقنا لأسواق الصرف الأجنبي و أهم المتعاملين فيه، ثم بعد ذلك نقوم بعرض بعض الأنظمة والنظريات المحددة لسعر الصرف، وكذا العوامل المؤثرة فيه ومخاطره، أما العنصر الثاني الخاص بالميزان التجاري تطرقنا فيه إلى مفهوم الميزان التجاري و أهميته ثم بعد ذلك نقوم بتقديم أسباب التوازن و الاختلال و العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.

وختمنا الفصل بتوضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري و ذلك من خلال التطرق لتأثير تقلبات سعر الصرف و دوره في علاج الخلل في الميزان التجاري وكذا شرح سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة للوطنية و شروط نجاحها.

أما الفصل الثاني والذي يختص بالدراسة القياسية التحليلية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري ففي العنصر الأول نتطرق للدراسة التحليلية لتطور سياسة و نظام الرقابة على الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري وكذا آليات معالجة تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري أما العنصر الثاني فيتضمن الدراسة التحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري وذلك من خلال تقديم مراحل تطور الميزان التجاري وكذا هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية و انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين وأخيرا نقوم بعرض الدراسة القياسية و محاولة إيجاد العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري خلال الفترة : (1970-2015) و من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري من خلال صياغة نموذج قياسي يضم كل من سعر الصرف كمتغير مستقل و رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL) في التقدير من خلال برنامج الـ : Eviews-9 .

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته، عسانا أن نفوز بأجري الإجتهد و الإصابة، و إن لم يكن فحسبنا أننا حاولنا و الله من وراء القصد...

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

و الميزان التجاري

تمهيد

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياسا للقيمة، أمر يساهم بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية والتجارية، والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي بلد لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى حجم التجارة، و بالتالي على موقف الميزان التجاري الذي يعبر عن صافي التعامل الخارجي، حيث أن الميزان التجاري هو واحد من مكونات ميزان المدفوعات، الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الثاني حول الميزان التجاري.

وسنتناول في هذا الفصل الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري لسعر الصرف.

المبحث الثاني : الأسس النظرية للميزان التجاري.

المبحث الثالث : الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

المبحث الأول : الإطار النظري لسعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير و الإستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

المطلب الأول : مفاهيم حول سعر الصرف أنواعه و وظائف

1. مفهوم سعر الصرف:

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه أو تعطي شمولاً لمفهومه نذكر منها :

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبذل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية¹.

- يعرف سعر الصرف بأنه "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها، ويعرف أيضاً بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم"².

2. أنواع سعر الصرف:

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغاً عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

1.2. سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.³

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103.

² - خللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010، ص 120.

³ - العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد: 23، 2003، ص 02.

ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الاسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) و بسعر محدد قانونيا.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين:

- **حالة التأكد** : أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة المحلية.
- **حالة عدم التأكد**: أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

و عليه يمكن تقسيم سعر الصرف الاسمي أيضا إلى :

- **سعر صرف رسمي**: أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.
- **سعر صرف موازي**: و هو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية (أو الأسواق الغير رسمية) وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2.2. سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلعة المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وبالتالي يعد مؤشرا مناسباً يقيس لنا التنافسية الدولية¹.

و تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقابله إنخفاض في القدرة التنافسية لإقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعنى فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف معرف بالعلاقات التالية²:

$$\varepsilon = \frac{e/P}{1\$/P^*}$$

$$\varepsilon = e \cdot \frac{P^*}{P}$$

مع أن : (p) و (*p) مقومة كمايلي:

$$P^* = \pi (P_i)^{\alpha_i}$$

$$P^* = \pi (P_i^*)^{\alpha_i^*}$$

$$\sum \alpha_i = \sum \alpha_i^* = 1$$

حيث أن :

ε : سعر الصرف الحقيقي

e : سعر الصرف الإسمي

P* : مؤشر الأسعار الأجنبي

P : مؤشر الأسعار المحلي

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

² - عبد الحميد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 105- 106.

وتمثل $I\$/p^*$ القوة الشرائية للدولار في أمريكا، و e/p : تمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للجزائر.

➤ **مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي:** تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع على مؤشرات أسعار الإستهلاك (CPI) أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجار (PT) والسلع غير القابلة للتجار (PN) وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتقادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى، كما أن اختيار مؤشرات الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، مؤشر أسعار الإستهلاك (CPI) يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط، ولكن هو أكثر توفرا وينشر بصفة عادية.

3.2. المفهوم الثنائي لأسعار الصرف الفعلية :

هو مفهوم يمثل "السعر المحلي الحقيقي" للنقد الأجنبي لأنه يأخذ في الحسبان تدابير السياسة التجارية، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الصادرات و الواردات كالتعريفات و الرسوم و الدعم¹. من الواضح على وجه العموم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، فقد عمدت بعض الدراسات التجريبية إلى تعريف سعر الصرف الفعلي للواردات، و متوسط آخر للصادرات نبينها فيما يلي:

➤ **سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX) :** هو عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن أن تحصل مقابل قيمة دولار واحد من الصادرات، مع مراعاة ما يرتبط بهذه الصادرات من رسوم و دعم و جباية إضافية، وأسعار صرف خاصة، دعم عناصر الإنتاج الداخلية في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في الصادرات.

➤ **سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM) :** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل قيمة دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في الحسابات التعريفات الجمركية و الرسوم و الجباية الإضافية وكذا الفوائد إلى ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات.

¹ - حميدات محمود، مدخل للتعميل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 76.

و يعرف بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات على أن السياسة التي يؤدي فيها نظام التجارة الخارجية إلى العلاقة التالية : $EERX/EERM < 1$ أما البلاد التي تتبع سياسة تشبع الواردات فتميل فيها النسبية بشكل عام إلى الاقتراب من الواحد الصحيح¹.

4.2. مفهوم سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف :

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة، من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية وينقسم بدوره إلى:

➤ **سعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER) :** يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى، في فترة زمنية ما وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغيير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي، يعرف مؤشر سعر الصرف الفعلي (متعدد الأطراف) على أنه متوسط مرجح لأسعار الصرف الاسمية محتسب بالقياس إلى فترة الأساس².

كما يمكن أن نحسب مؤشر سعر الصرف الفعلي باستخدام الأثقال (الأنصبة) التجارية الثنائية كأوزان ترجيحية (أنصبة الواردات أو الصادرات أو متوسط لها).

$$NEER_{(x+m)} = (NEER_x + NEER_m) / 2$$

حيث :

$$NEER_M = \frac{\sum_{i=1}^n R_i W_{mi}}{\sum_{i=1}^n R_i W_{xi}} \quad NEER_X = \frac{\sum_{i=1}^n R_i W_{xi}}{\sum_{i=1}^n R_i W_{mi}}$$

$W_{xi} = x_i / \sum_{i=1}^n x_i$ تقيس سعر الصرف الفعلي المرجح بالصادرات.

$W_{mi} = M_i / \sum_{i=1}^n M_i$ تقيس سعر الصرف الفعلي المرجح بالواردات .

$R_{it} = \frac{e_{it}}{e_{io}}$ مؤشر سعر الصرف بالقياس إلى فترة أساس (i)

➤ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي :** يقيس سعر الصرف الفعلي الحقيقي كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، لكن حركات الأسعار الاسمية لا تنوي على أي شيء يرتبط القوة الشرائية للعملة لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الوقت نستعين بمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)، ويمكن إجراء ذلك عن طريق تعديل مؤشر سعر

¹ - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012 - 2013، ص 18.

² - حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الصرف الفعلي الاسمي على ضوء حركة الأسعار النسبية، ومن المقاييس الشائعة لحساب (REER) هي متوسط مرجح لأسعار الصرف المنخفضة للشريك التجاري .

$$REER = \frac{n}{\sum_{i=1}^n} [R_i (P_j / P_i)]^{w_i}$$

و المعادلة التالية تمثل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الهندسي :

Pi/Pj : نسبة مؤشر الأسعار في البلد محل الدراسة إلى مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي (i)، في الفترة (t) ونسبة الأساس هي نفسها سنة الأساس الخاصة (Ri).

Wi : الوزن الترجيحي لعملة الشريك التجاري رقم (i).

5.2. سعر الصرف التوازني :

إن تزايد تذبذبات سعر الصرف أدت إلى توجيه بحوث صندوق النقد الدولي نحو نماذج تحديد سعر الصرف التوازني، حيث تقدم هذه النماذج مزايا توضح المعالم الخاصة بتحليل الوضعيات المتعلقة بالإختلالات إن سعر الصرف التوازني يقدم كذلك معايير في تعريف سياسات الصرف، وهذه البحوث فرضت نفسها نتيجة الأزمات التي مست النظام النقدي الدولي على وجه الخصوص، والتي كان سببها التقدير غير الحقيقي لمجموعة من العملات، والتي كان هدفها خلق أرباح تنافسية، وبالإضافة إلى ذلك فإن عوامل الاقتصاد الجزئي، وخصوصا تأثيرات توقعات المتعاملين في سوق الصرف التي تم إدخالها مع حالة قوية للتأكد بالنظر إلى تطور أسعار الصرف، وهو الأمر الذي أدى إلى تطايره، ومنه فإن حسابات سعر الصرف التوازني إذا لم تكن دقيقة، فإنها تؤدي لتحديد هوامش المتعاملين في مستويات منخفضة¹.

3. مفهوم سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه، التقاء البائعين و المشترين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان و المكان، و يتم الاتفاق على معلومات و آليات و أنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع و الخدمات و الأصول المالية و الموارد الأخرى.²

1.3. مميزات سوق الصرف :

- يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.
- أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة، وكلما تطورت شبكات الاتصالات الدولية انخفضت تكاليف هذه الشبكات ما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف الأجنبي.

¹- بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

²- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 281.

➤ يتميز سوق الصرف الأجنبي بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية، مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه.

2.3. أنواع سوق الصرف:

تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف فنجد :

➤ سوق الصرف العاجلة (الآني) (Market Exchange Spot) :

تكون شروط تبادل العملة (الأسعار والكميات) محددة عند توقيع العقد بالنسبة للصفقات التجارية (عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية)، و يجب أن يكون تسليمها بعد يومين على الأكثر من تاريخ الإجراء

➤ سوق الصرف الآجل (Market Exchange Forward) :

تكون الشروط الخاصة بشراء وبيع العملات محددة بسعر ثابت في الوقت الذي يتم فيه العقد على أن يتم التسليم والدفع بعد اليوم الثاني على الأقل من إجراء العقد عادة تكون 30 يوم، 60 يوم، 90 يوم 6 أشهر، سنة، هذا السوق يسمح بتسوية المعاملات التجارية.

3.3. وظائف سوق الصرف:

➤ تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول : أهم وظيفة لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة إلى أخرى، و يتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا عن البريد، و عن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا معينا من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو مؤسسة أو حساب¹.

➤ التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي : عادة ما تتقلب أسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف إما لخطر دفعه أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية، و يقصد بالتغطية" تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي في سوق الصرف، يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال، عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة"².

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 249.

² - مرجع نفسه، ص 249.

➤ **تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية :** و ذلك من خلال قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه، فإنه يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية¹.

4.3 المتدخلون في سوق الصرف :

هناك عدة جهات تتدخل في سوق الصرف حسب اختصاصها وطبيعة عملها وهي :

➤ **البنوك المركزية :** يتدخل للقيام بعمليات شراء وبيع العملات في السوق المفتوحة باستخدام الودائع تحت الطلب بدلا من السندات المحلية، وبتنفيذ أوامر الحكومة بخصوص المعاملات في العملة والتدخل من اجل حماية مركز العملة المحلية أو حتى العملات الأجنبية.

➤ **البنوك التجارية :** تعتبر البنوك من أهم الوسطاء المتعاملين في سوق الصرف، حيث تكون المهمة الأساسية لإدارة الصرف بالبنك هي تمكين عميله من تحويل أصوله مقومة بأحد العملات إلى أصول مالية مقومة بعملة أخرى، إذ تقوم بالمقاصة وتحويل الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة إلى السوق وتتوفر على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية².

➤ **المؤسسات المالية غير البنكية :** ظهرت كمتدخل في سوق الصرف في التسعينات، وتقوم بالعمليات المتعلقة بالصرف سواء بالنسبة لحساباتها الخاصة أو لزيائنها من مؤسسات وأفراد.

➤ **السماسرة :** يقوم هؤلاء بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات الصرف الأجنبي، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريية لهذه العملات، ويعتمد السماسرة على ممارستهم وخبرتهم ومعرفتهم بظروف السوق وحجم المخاطر التي قد تنجم عن عمليات الصرف.

4. وظائف سعر الصرف :

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها :³

➤ **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

➤ **وظيفة تطويرية :** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة

¹- عرفات تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 181.

²- عبد الحميد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

³- كمال العريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع قنود ومالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص 13.

أو تعويضها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، و بالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي و الجغرافي لتجارة الخارجية للأقطار .

➤ **وظيفة توزيعية :** و ذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية، بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم .

المطلب الثاني : أنظمة و نظريات سعر الصرف

1. أنظمة سعر الصرف :

إن أنظمة أسعار الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي و هي الأنظمة التي تعتمد على الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، إذ يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف و لسعر الصرف أنظمة عديدة نحاول ذكر أهمها :

1.1 نظام سعر الصرف الثابت :

لقد ساد هذا النظام لفترة طويلة متمثلاً بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل وفي صورة المسكوكات الذهبية و ذلك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ويعرف في مفهوم الواسع على أنه النظام أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو ...) إذ يرجع إختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية وهي حدود دخول وخروج الذهب¹، إذ أن قاعدة الذهب الدولية، تتوفر على ثلاث شروط أساسية هي:²

✓ تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

✓ ضمان السلطات النقدية لصرف العملة الوطنية بالذهب، والعكس دون قيود.

✓ حرية تصدير الذهب واستيراده.

وفيما يخص أشكال التثبيت التي تعمل على تقييد تذبذبات سعر صرف العملة، فقد أعطى التعديل

الثاني لقوانين صندوق النقد الدولي الحق للدول الأعضاء في إختيار نظام الصرف المناسب.

مما أنتج تنوع يمكن تقديمه على الشكل التالي:³

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 84-85 .

² - محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 08.

³ - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 115 - 116.

➤ **تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة:** إذ تتميز العملة بمواصفات معينة كالفترة و الاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات وهو أسلوب اعتمده 46 دولة، نصف هذا العدد يمثل الدول النامية، حيث يتم الربط غالباً بالدولار الأمريكي أو إحدى العملات الرئيسية، التي يتم من خلالها إرسال القيمة المحددة يومياً في سوق الصرف للعملة الوطنية.

➤ **تثبيت سعر الصرف في سلة من العملات:** في العادة يتم إختيار العملات إنطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، أو ينسب الربط إلى سلة من عملات أهم المتعاملين التجاريين مع البلد، ويتحدد السعر على أساس حجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال.

➤ **المرونة المحدودة في إطار التعاون النقدي:** يقصد به النظام النقدي الأوربي الذي يضم الدول الأوروبية التي عملت على توحيد عملتها في عملة موحدة هي الأورو، مع تركها معومة اتجاه العملات الأخرى.

📌 تحديد سعر الصرف الثابت :

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي، ووفقاً لهذا النظام تقوم السلطات النقدية في الدولة (البنك المركزي) من واقع الظروف الاقتصادية التي تواجهها وعلاقتها الاقتصادية مع الخارج، بتحديد أسعار العملات الأجنبية مقابل عملتها الوطنية، وفي هذه الحالة النظام - سعر الصرف الرسمي- يكون له سعران للعملة سعر شراء وسعر البيع، حيث يكون عادة سعر البيع يزيد قليلاً عن سعر الشراء مقابل النفقات التي يتحملها البنك المركزي، وفي ظل قاعدة الذهب أو الأنظمة النقدية الحالية، عادة يكون سعر الصرف ثابت، بحيث زيادة الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف لأن أسعار الصرف ثابتة ويتحقق التوازن بشكل تلقائي.

2.1. نظام الصرف العائم (الحر أو المرن):

و يقصد به سعر الصرف الذي تحدده قوى العرض و الطلب دون تدخل من البنك المركزي، أو هو ذلك النظام الذي تتغير فيه أسعار الصرف بحرية وفقاً لقوى العرض و الطلب على إحدى العملات في مواجهة العملة أو العملات الأخرى¹.

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

حيث يمكن تصنيف هذا النظام إلى نمطين كما يلي:¹

➤ **التعويم المداري:** حيث تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب و على أساس ميزان المدفوعات.

➤ **التعويم الحر:** و فيه تكون قيمة العملة قابلة للتغيير صعود أو هبوطا حسب قوى السوق، وهذا ما يدفع أسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تكون قيذا و أبرز الأمثلة على ذلك النظام النقدي الأوروبي.

✚ تحديد سعر الصرف وفق نظام الصرف العائم :

وفقا لهذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مع السماح لذا بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2,54% في كلا الاتجاهين و بالتالي فإن هذا النظام من سعر الصرف يأخذ مزايا النظامين السابقين، فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت، فهو لا يمتاز بالجمود كما في نظام أسعار الصرف الثابتة، وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير، مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية.²

3.1. نظام الرقابة على الصرف :

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية و ذلك بالسهر على عمليات التنازل و الحياة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج وعليه فإن إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل بين الحاجة إلى الاستيراد و الموارد التي تسمح بالدفع تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني و بقية العالم.

و يستخدم نظام الرقابة على الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية من خلال الوسائل

التالية:³

✓ جوهر نظام الرقابة على الصرف يكمن في توزيع كمية التي تحصل عليها الدول من الصرف الأجنبي طبقا للأولويات التي تضعها السلطات النقدية.

✓ تخصيص القدر المتاح من الصرف الأجنبي بين بلدان العالم المختلفة عن طريق تفضيل الاستيراد من بعض الدول على دول أخرى .

¹ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات) ، الجزء الثاني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 310 .

² - موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى و ياسر المومني ، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2008، ص 43

³ - أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 392-393 .

✓ تحديد أكثر من سعر صرف حسب الأولويات التي تضعها السلطات النقدية للطلبات على

الصرف الأجنبي

2. النظريات المفسرة لسعر الصرف.

هناك العديد من النظريات و النماذج المختلفة التي حاولت أن توضح الاختلاف في أسعار الصرف

بين الدول، و من أبرز هذه النظريات ما يلي:

1.2. نظرية تعادل القوة الشرائية :

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج ، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العمليتين في داخل كل دولة¹.

تتلخص نظرية تعادل القوة الشرائية في شكلها المطلق في قانون السعر الوحيد الذي يفترض أن سعر سلعة قابلة للتبادل هو نفسه في مختلف الدول، أما حيثيات نظرية تعادل القوة الشرائية في شكلها المطلق فهي تعتبر إن سعر الصرف التوازني يتحدد وفقا للنسبة بين المستوى العام للأسعار المحلية والمستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي كما يلي:

$$S(0) = \frac{P_N}{P_E}$$

S0 : سعر الصرف التوازني

PN : المستوى العام للأسعار في البلد المعني(المحلي).

PE : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي.

2.2. نظرية تعادل أسعار الفائدة :

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لا يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة²، هذه الطريقة تعتبر مهمة لأنها تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة.

¹- موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى و ياسر المومني ، مرجع سبق ذكره ،ص 98 .

²- مرجع نفسه،ص 101.

إذن نظرية تعادل أسعار الفائدة تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق

$$S^a = \frac{S - S_0}{S_0} \text{ مع } S^a = i - i^*$$

بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.

i : معدل الفائدة المحلي.

i* : معدل الفائدة السائد في البلد الأجنبي.

S^a : الفرق المرتقب لسعر الصرف.

S₀ : معدل الصرف العاجل.

S : معدل الصرف الآجل .

3.2. نظرية الكمية :

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وإلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، هذا ما يشجع على الإسترداد و تخفيض الصادرات و يقابله إرتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، وانخفاض في الطلب على العملة المحلية وزيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع¹.

4.2. نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات) :

ترتكز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطر أعلى أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، و يحدث العكس عند حدوث عجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائم أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة².

ويلزم للوصول بهذه النظرية إلي تحديد سليم لسعر الصرف أربعة خطوات هي:

✓ تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في أقرب فترة ممكنة، وأثار التغيرات الدولية في

النتائج و التوظف في الأجل القصير.

✓ تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لإمكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن

في حالة الاضطرابات الطارئة.

¹- محمد البشير بن عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

²- عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 - 124.

✓ تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التي تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط.

5.2. نظرية كفاءة السوق¹:

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل تضخم... إلخ، و في السوق كفاء :

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الأتي على أسعار الصرف الآنية و الآجلة .
- تكاليف المعاملات ضعيفة .
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية :

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقد) .
- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب .

6.2. نظرية ماندل_ فلمنغ في تحديد أسعار الصرف :

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل أعمال التي قام بها ماركوس فلمنغ 1962 و روبرت ماندل 1963، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسيات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في إقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا².

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازناً مؤقتاً و ظاهرياً، وحتى يتحقق التوازن لا بد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره

إن العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات كثيرة جداً، و لغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية و عوامل غير اقتصادية :

¹- لولو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

²- كمال العقريب، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

1. العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

➤ **كمية النقود:** إن الزيادة في كمية النقود (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سرعة تداول النقود...) تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و هذا ما أكده " ملتون فردمان " إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى و ينتج على ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

➤ **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزات المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز و بالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية و بالتالي انخفاض قيمتها الخارجية و العكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات ¹.

➤ **أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال، والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، و بالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض ².

➤ **الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب و انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية ³.

➤ **معدلات التضخم:** يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف و اتجاهات تغيره فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثير على سعر الصرف.

2. العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف :

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي :

➤ **الاضطرابات و الحرب :** تعد الاضطرابات السياسة وحالات الحروب الداخلية و الخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، و ذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة و اقتصاد البلد بصورة عامة و تأثر جميع القطاعات الاقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

¹ - هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

² - موسى سعيد مطر ، شفيقي نوري موسى و ياسر المومني ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

³ - محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

➤ **خبرة المتعاملين و أوضاعهم** : يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم و خبراتهم و قوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف يفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة و التي تؤثر بشكل مباشر .

➤ **الإشاعات و الأخبار** : تعد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير و لا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها و تكون الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا و قويا و في أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين¹.

➤ **التغيرات في قيمة الصادرات و الاستيراد** : فحين ما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الإيرادات ستجده قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها ، وذلك سيؤدي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف².

3. مخاطر تقلبات أسعار الصرف

1.3. تعريف مخاطر سعر الصرف :

تعرف مخاطر أسعار الصرف بأنه مخاطرة الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وتعني الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملة نقدية محلية و عملية نقدية أجنبية و أن التغيرات تتأثر عادة من مكاسب أو من خسائر أسعار الصرف³.

2.3. أنواع مخاطر سعر الصرف:

➤ **المخاطر المرتبطة بالصفقات المالية التعاملية**: تواجه المؤسسة التي تنظم أصولها و خصومها المتداولة بالعملات النقدية الأجنبية وضعية صرف تعاملية و التي تنشأ عنها مخاطر أسعار الصرف المعاملة التي ترتبط بعمليات القرض و الإقتراض المبرمة بعملة أجنبية إما على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، أي أن المؤسسة تطرح أوراقها، المالية للاكتتاب (تقرض) أو تستثمر (توظف) بعملة أجنبية، وغالباً وما تكون هذه الوضعية متعلقة بالصفقات التجارية المعاملات، المصرفية و المالية المثبتة بالعملات النقدية الأجنبية، و عند تغيرات أسعار الصرف فإن المؤسسة تكون مجبرة على تسديد مبلغ أكبر من رأس المال المقترض في حالة ارتفاع سعر العملة الأجنبية التي حررت بها الورقة.

¹- هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

²- موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى و ياسر المومني ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

³- محمد البشير بن عمر، مرجع نفسه ، ص 13.

➤ **خطر الصرف المتعلق بعمليات التجمع للمؤسسات العلمية المحاسبية:** ينتج هذا الخطر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الفروع) أو غير المباشرة (مساهمات) و بذلك فهي تخص المؤسسات الأم التي تقوم بتجميع حساباتها في القوائم مالية موحدة لمختلف فروعها الأجنبية، فعند التوطيد (التجميع) يتغير الأصل الصافي معبرا عنه بالعملة الأجنبية بدلالة قيمة عملة البلد الذي يتواجد فيه الإستثمار (فرع أو مساهمة)، فإذا كان السعر المستعمل عند التوطيد مختلفا عن التكلفة التاريخية فإنه ينتج ما يسمى بفرق الدمج، حيث تختلف التطبيقات المحاسبية في هذا المجال مختلفة بحسب البلدان و أحيانا مختلفة داخل البلد الواحد بحسب المؤسسات¹.

➤ **خطر الصرف الإقتصادي (مخاطر المنافسة):** يعتمد وضع سعر الصرف الإقتصادي على تأثير تغييرات أسعار الصرف على صافي القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المتوقعة، و تظهر في المؤسسات التي تتأثر سيولتها النقدية على المدى الطويل إيجابا أو سلبا بتغيرات المستقبلية و بأثر تغييرات الأسعار على التكاليف و حجم المبيعات، إذ تتأثر إثرها المؤسسة بمخاطر تمس وضعيتها التنافسية لمنتجاتها، نتيجة لتقلب معدل الصرف الحقيقي، و تؤدي هذه المخاطر إما إلى إرتفاع أسعار منتجاتها أو إنخفاضها بالنسبة لعملاتها المتواجدين في الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى تأثر صادرات المؤسسة و وارداتها و هي مخاطر صعبة القياس، ولها إنعكاسات كبيرة على الشركة في المدى البعيد².

المبحث الثاني : الأسس النظرية للميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، و يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

¹ - منصور الحاج موسى، أثر مخاطر سعر الفائدة على أداء محفظة الأوراق المالية، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007 - 2008، ص 42

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 46.

المطلب الأول : مفهوم الميزان التجاري و أهميته

1. مفهوم الصادرات والواردات :

لقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع و الخدمات التي تصدر أو تستورد، أو بمفهوم آخر تكمن عملية التصدير في أي تعامل في السلع والخدمات من مقيمين إلى غير مقيمين، أما عملية الاستيراد من غير مقيمين إلى مقيمين.

و بعبارة أخرى فإن الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن والصادرات ذلك الجزء المقطوع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فإن الفرق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات ويطلق عليه اسم الميزان التجاري¹.

2. مفهوم الميزان التجاري :

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية²، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

و يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري³.

3. أقسام الميزان التجاري: يتكون الميزان التجاري من قسمين هما⁴:

➤ **الميزان التجاري السلعي:** هو عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة والمستوردة، ويطلق عليه المعاملات المنظورة (حساب التجارة المنظورة)، والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة

¹ - محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الأسس النظرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 150.

² - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص 76.

³ - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص 234.

⁴ - بريس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012 - 2013، ص 42.

والمدينة التي تتخذ شكلاً ملموساً (التدفقات السلعية)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالفارق في النشاط بين البلد وباقي بلدان العالم.

➤ **الميزان التجاري الخدمي** : هو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة والمستوردة ويطلق عليه أيضاً المعاملات غير المنظورة وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الإقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال فترة زمنية معينة، إن الميزان التجاري الخدمي يتأثر بالأسعار النسبية للمنتجات فالزيادة في الأسعار المحلية تؤدي إلى الزيادة في أسعار الصادرات وتحسن في الميزان التجاري الخدمي فتخفيض القيمة الخارجية للعملة على المدى القصير يؤدي إلى رفع أسعار الواردات وتدهور الميزان الخدمي أما في الأجل الطويل فتحسن من القدرة التنافسية للمنتجات.

4. أهمية الميزان التجاري¹:

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عالياً، وأن لبضائعها سعراً تنافسياً وجودة في السوق المحلية و الخارجية يصاحب ذلك ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين ، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

المطلب الثاني : التوازن و الاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

1. التوازن في الميزان التجاري :

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، و أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره ، ص 231.

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

2. الاختلال في الميزان التجاري :

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى.

3. أنواع الاختلال في الميزان التجاري . ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى :

➤ **الاختلال الطارئ :** يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفر أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس في حالة الفائض، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة¹.

➤ **الاختلال الدوري :** وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتب بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للزدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد و الانكماش في نشا طها الاقتصادي.

➤ **الاختلال الدائم :** وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة و يتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر².

¹- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 122.

²- المرجع نفسه، ص 130.

المطلب الثالث : أسباب الاختلال و العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

1. أسباب الاختلال في الميزان التجاري.

تعد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية و الأسباب غير الاقتصادية:

1.1. أسباب اقتصادية :

➤ **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع و بالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

➤ **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، و هذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

➤ **أسباب دورية :** و تشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بينها نذكر :¹

✓ **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة لها.

✓ **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

✓ **العوائق التجارية :** التي من شأنها تعديل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود ، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات والواردات.

¹ - عرفات تقي الدين الحسيني ، التمويل المولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

2.1. أسباب غير اقتصادية

➤ **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

➤ **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفي تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يعني عن استعمال بع المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارته الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.¹

➤ **الظروف السياسية :** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

➤ **النمو الديمغرافي :** حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

➤ **الإضرابات العمالية :** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل العميلة الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية و يتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجة بالدرجة الأولى للتصدير.²

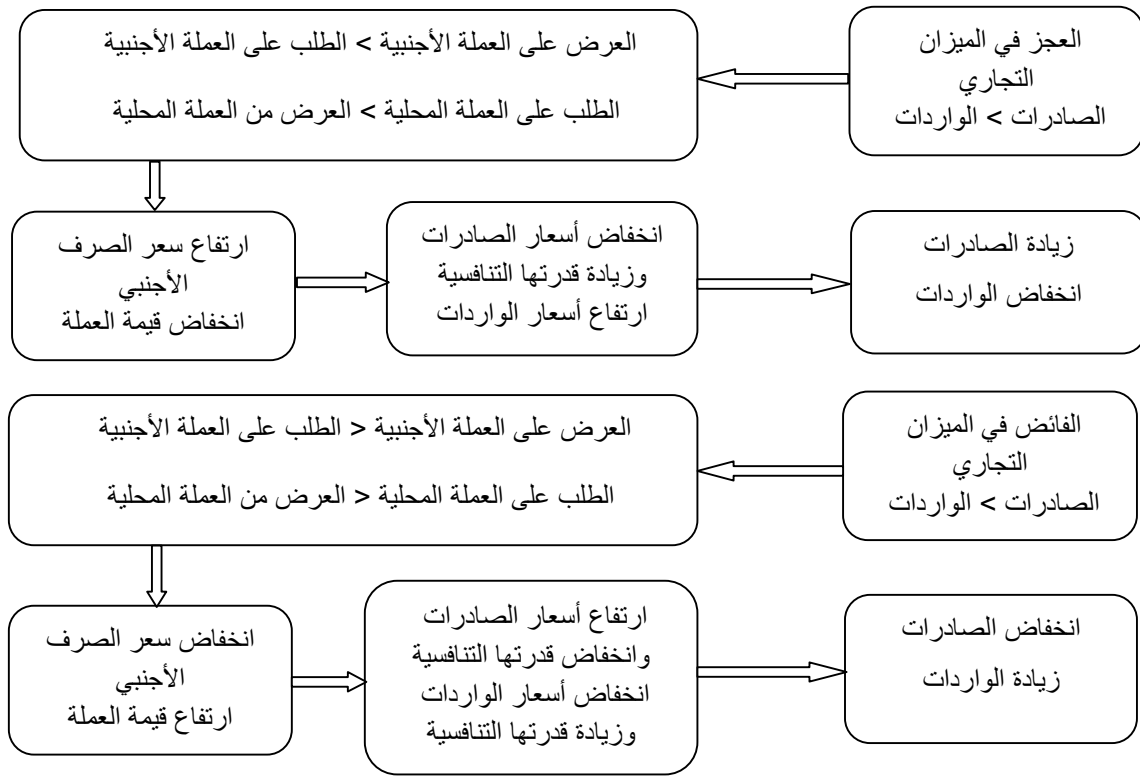
2. العوامل المؤثرة في الميزان التجاري هناك العديد من العوامل ومن أهمها :

➤ **سعر الصرف :** يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

¹- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 123 .

²- زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي ، العلاقات الاقتصادية والنقدية والبولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 102.

الشكل رقم (1) : العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري



المصدر : محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320.

➤ **التضخم** : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيًا من الأسعار العالمية، فتتخفض الصادرات و تزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية¹.

➤ **معدل نمو الناتج المحلي** : يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن **PIB** هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية².

➤ **تغيرات أسعار الفائدة** : التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

² - برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 69.

الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات و بالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة¹.

المبحث الثالث : الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق و تطورت أنظمة الصرف لمواجهة تلك التغيرات ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف و حركة التجارة الخارجية.

المطلب الأول : تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

1. تأثير سعر الصرف على الواردات :

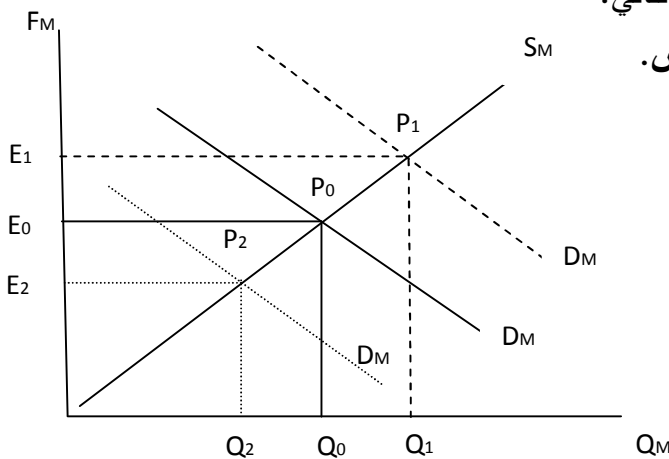
إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكد سوف يتقلص، ومنه ستخفص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة إلى خفص تكلفة الإنتاج نتيجة خفص تكلفة الواردات من المواد الخام².

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): معدل الصرف و العرض.

و الطلب على الواردات



المصدر : نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص8

¹ - بسام الحجار، المرجع نفسه، ص 64.

² - لعدي خليفة، تطور التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور المدفوعات الجزائية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2001-2002، ص 62

من خلال الشكل رقم (2) و بافتراض دالة عرض الواردات Sm ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف، في حين دالة الطلب على الواردات DM فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث :

QM : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

Fm : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

و يوضح الشكل رقم (2) أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 و الكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح DM_1 وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من: Q_0 إلى: Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح DM_2 وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من: Q_0 إلى: Q_2 .

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_2, E_1, E_0 كما يلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي = (كمية الواردات) X (سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية)¹.

و ما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات و الواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

2. تأثير سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توجي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل².

¹ -نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 09.

² - سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة ، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 7.

وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

➤ ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:¹

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

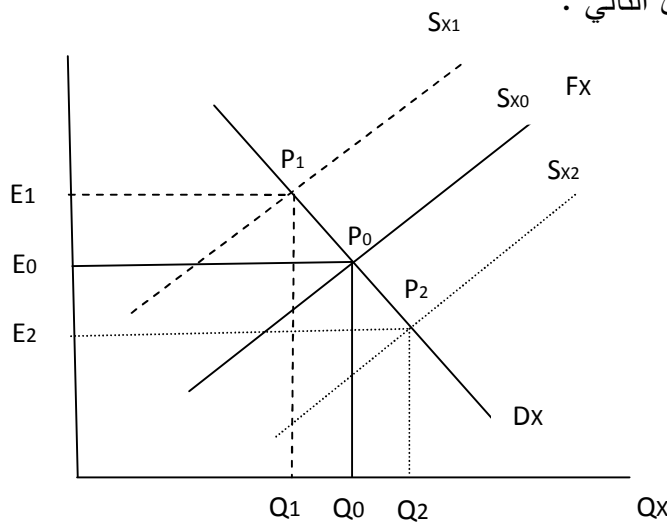
✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم.

➤ أما في حالة رفع قيمة العملة المحلية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة

انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفف أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في من المعروض السلعي المحلي فتتخفف الأسعار.

و يتحدد سعر الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين

الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :



الشكل رقم (3): معدل الصرف و العرض و الطلب على الصادرات.

المصدر : نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف

شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص5.

¹ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (3) أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن الدولة A مثلا) يتحدد بدالة طلب ثابتة Dx لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات Sx تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

Qx : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة)

Fx : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 و التي تمثل نقطة توازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة (A انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى Sx_1 ، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من: Q_0 إلى: Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة (A ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض لصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح x_2 ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 ، بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من: Q_0 إلى: Q_2 ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية: E_0 ، E_1 ، E_2 كما هو موضح فيما يلي :

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي = الكمية الصادرات X سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية.¹
إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف) ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة².

المطلب الثاني : دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري.

من أجل تسوية الخلل في الميزان التجاري ترتكز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوب المرونات و الإستعاب، حيث يعتبران من بين الأساليب المستخدمة من أجل إحداث التوازن الخارجي.

1. منهج المرونات Elasticities Approach :

اعتمدت النظرية الكينزية والكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نيم الصرف القائمة على التعويم، لذا تم الاعتماد على

¹ - نشأت نبيل الوكيل، مرجع سبق ذكره ، ص 06.

² - سعدون حسين فرحان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

منهج المرونات والذي يعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للدولة.

1.1. مفهوم منهج المرونات :

يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، ونسب هذا المنهج إلى Robison وانطلق في تحليله على تحليل-Lerner Marshal و يرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية.¹

2.1. صياغة منهج المرونات :

تعتمد نظرية المرونات على صياغة مارشال- ليرنز وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات النسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري ونعتمد في اشتقاق النظرية على الميزان التجاري حيث:²

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية، **M** : قيمة الواردات بالعملة الوطنية، **P** : سعر الصرف

B : رصيد الميزان التجاري (الصادرات و الواردات .)

e_x : مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف

e_m : مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \quad e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M} \quad B = X - MP$$

بعد الاشتقاق و التعويض نحصل على المعادلة التالية : $\frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1)$

وتعني المعادلة أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بـ: $M(e_x + e_m - 1)$

وحتى يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري لا بد من تحقق: $e_x + e_m > 1$

ويتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعا لحالات العجز و الفائض كما يلي :

➤ حالة العجز في الميزان التجاري :

تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر

¹ - محمد راتول، الديار الجزائرية بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص 235.

² - المرجع نفسه، ص 237.

الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، و ما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري¹.

➤ حالة الفائض في الميزان التجاري :

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات و الذي يؤدي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري².

فمن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في تسوية الخلل بالميزان التجاري لا بد من توفر شرط مرشال ليرنر، والمتمثل في: $e_M + e_X > 1$ و إذا كان مجموع المرونات السعرية السابق أقل من الواحد الصحيح أي: $e_M + e_X < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يزيد من الخلل في الميزان التجاري للدولة، وفي حالة ما إذا كان مجموع المرونات السعرية السابق يساوي الواحد الصحيح أي: $e_M + e_X = 1$ فإن التغير في سعر الصرف لن يحدث أي تغيير في الميزان التجاري سواء تم تخفيض قيمة العملة أو رفعها، فالميزان سوف يبقى على حاله في هذه الحالة سواء كان في حالة فائض وحالة عجز.

3.1. افتراضات منهج المرونات :

و من بين الافتراضات التي يقوم عليها منهج المرونات نذكر:³

✓ نقطة انطلاق شرط مارشال ليرنر ميزان تجاري متوازن.

✓ نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد و استردادته.

✓ إن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للإقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية له (درجة التوظيف) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة الميزان التجاري.

¹ - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 238.

² - صبحي حسون الساعدي و إباد حاد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4 العدد 01، العراق، 2011، ص 93.

³ - كامل البكري ، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، البار الجامعية ، مصر، 2001، ص 299.

- ✓ الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره.
- ✓ عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات.
- ✓ استقرار سوق الصرف الأجنبي.

2. منهج الإستعاب " Aporsorption "

ظهر منهج الإستعاب على يد "Sidney Alexander" ويستند على النموذج الكنزي في التحليل الاقتصادي الكلي و يركز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع).

1.2. مفهوم منهج الإستعاب :

يتم تطبيق منهج الإستعاب (الإمتصاص) أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين¹، حيث يركز منهج الاستعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استعابها محليا.

عرف البروفيسور ألكسندر الإستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي **G** و الاستهلاكي **C** والاستثماري **I**)

حيث أن: **الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات - الواردات**

2.2. فرضيات النموذج :

يعتمد منهج الإستعاب على مجموعة من الفروض و المتمثلة في:²

- ✓ افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل.
- ✓ افتراض ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية.
- ✓ افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.
- ✓ افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

3.2. الصياغة الرياضية لنموذج الإستعاب :

يعتمد منهج الإستعاب بالمطابقة الكينزية على الدخل القومي:

$$Y=C+I+G+(X-M) \dots(1)$$

¹- عرفات تقي الدين الحسني ، مرجع سبق ذكره، ص 128.

²- نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 05.

Y: الدخل القومي، **C**: الإستهلاك، **I**: الإستثمار، **G**: الإنفاق الحكومي، **X**: الصادرات، **M**: الواردات.

وبافتراض عدم وجود واردات **M** نجد أن الدخل القومي يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محليا حيث

$$Y=Cd+Id+Gd+X \dots(2) \quad \text{تصبح المعادلة:}$$

ويقصد بالإستعاب المحلي (**Ad**) الإنفاق على السلع المنتجة محليا والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Ad=Cd+Id+Gd \dots\dots\dots(3) \quad \text{و بالتالي} \quad Yd=Ad+X\dots\dots\dots(4)$$

أما الإستعاب الكلي (**A**) فهو يشمل على كل من الإستعاب المحلي **Ad** مضافا إليه الواردات **M**، و يعبر

$$A=Ad+M \quad \text{أي} \quad Ad=A-M \quad \text{عن الإستعاب الكلي بالمعادلة التالية:}$$

$$Y-A=X-M\dots\dots\dots(5) \quad \text{ومنه يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الإستعاب}$$

ومنه فإن رصيد ميزان التجارة (**B**) يمكن تعريفه من خلال المعادلة رقم (5) أنه الفرق بين الدخل

$$B=(Y-A)\dots\dots\dots(6) \quad \text{القومي و الإستعاب الكلي:}$$

ومن خلال المعادلة رقم (6) يمكن التمييز بين ثلاث حالات في الميزان التجاري للدولة: ¹

الحالة الأولى: الدخل القومي أكبر من الإستعاب الكلي ($A < Y$) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري

يكون موجب ($0 < B$)، وهذا يعني وجود فائض في الميزان التجاري للدولة.

الحالة الثانية: الدخل القومي أقل من الإستعاب الكلي ($A > Y$) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري

يكون سالب ($0 > B$)، بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري للدولة.

الحالة الثالثة: الدخل القومي يساوي الإستعاب الكلي ($A = Y$) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري

يساوي صفر ($0 = B$) أي أن الميزان التجاري للدولة في حالة توازن.

المطلب الثالث : سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية وآثارها.

1. مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة :

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام

أسعار الصرف الثابتة، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت

تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستتخضع بمقدار 10%

مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير

الصرف الأجنبي(الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى².

¹نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

²عرفات تقي الدين الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 151.

و يمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية:

نسبة انخفاض العملة = (السعر الجديد للعملة - السعر القديم للعملة) / السعر القديم للعملة.

2. أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة :¹

نظرا لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى، فقد ارتأينا ذكر أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة وتتلخص تلك الأسباب فيما يلي :

- ✓ معالجة العجز في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري).
- ✓ ارتفاع دخول المنتجين المحليين.
- ✓ ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة.
- ✓ تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
- ✓ معالجة البطالة في الاقتصاد القومي.
- ✓ إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية.
- ✓ تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.

3. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة :²

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها :

- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- ✓ لا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- ✓ ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.
- ✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.

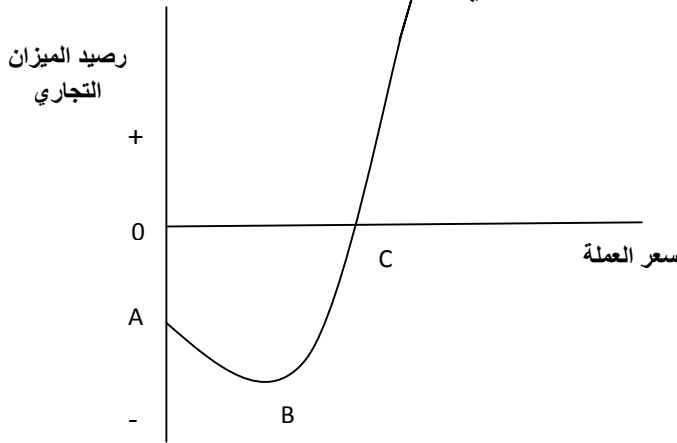
حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغا فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات، فانخفاض سعر الصرف يؤدي انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالسعر الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على

¹ - عرفات تقي الدين الحسني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 152-155.

² - صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 94-95

هذه السلع في الأسواق الخارجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الواردات¹.

الشكل رقم (4): تخفيض قيمة العملة و رصيد الميزان التجاري.



المصدر: بن الزاوي عبد الرزاق ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 21.

النقطة A تمثل العجز في الميزان التجاري، والانتقال من النقطة A إلى النقطة B يوضح استمرار التدهور في الميزان التجاري نتيجة لتزايد ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة الأجنبية، و في المقابل انخفاض حصيلة الصادرات المقومة بالعملة المحلية، في حين أن الانتقال من B إلى C راجع لتغير الأسعار المشجع للصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الواردات نتيجة لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية ما يمكن قوله هو أن النتائج المترتبة عن تخفيض قيمة العملة لا تظهر إلا إذا كان هذا التخفيض مصحوبا ببرنامج انتعاش يهدف إلى الحد من الطلب المحلي وتشجيع الصادرات.

4. أثر التخفيض على الصادرات والواردات :

يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

➤ **الأثر على الواردات :** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية و قيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية².

➤ **الأثر على الصادرات :** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية و بالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية³.

¹- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009، ص 185.

²- صبيح حسون الساعدي و إياد حاد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

³- برايس خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة، والتي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

و بمعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أنظمتها ومختلف النظريات المفسرة لها وكذا مفهوم الميزان التجاري وأهميته والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى تحليلنا لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري، ننتقل إلى الدراسة القياسية التحليلية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية قياسية لأثر تغيرات سعر
الصرف على الميزان التجاري الجزائري

تمهيد

تعد سياسات سعر الصرف من بين السياسات الهامة في صنع القرارات الاقتصادية، خصوصا بعد الموجة العارمة من الانفتاح التجاري الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة ففي الدول المتقدمة التي تتبع نظام الصرف المرن، تعتمد على سياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها بينما استخدمت هذه السياسة في الدول النامية ضمن برنامج التكيف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية و النقدية الدولية، وذلك لاستعادة التوازنات المالية لهذه الدول.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا، لاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق بعد المشاكل التي صادفته جراء انهيار أسعار النفط في السوق العالمي، بداية من منتصف الثمانينيات وهذا ما دفع لطلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتطبيقا ما يعرف ببرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للخروج من النفق المظلم للاقتصاد الوطني.

ولقد لعبت سياسة سعر الصرف و التجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية، واعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لاسترجاع التوازن الخارجي و تحرير التجارة الخارجية، في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري و كذا الميزان التجاري ومختلف المراحل التي مرت بها، بالإضافة إلى الدراسة القياسية التي من خلالها سنحاول بناء نموذج قياسي للعلاقة بينهما باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي.

ولذلك سيكون هذا الفصل عبارة عن دراسة حالة الجزائر للفترة: (1970-2015) من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور سياسة الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري.

المبحث الأول : دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور سياسة الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر مراحل، بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف المرن.

المطلب الأول : تطور سياسة الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري

1. نظام سعر الصرف الثابت (1964-1987) :

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر نوعان من أنظمة الصرف، النوع الأول هو نظام تعادل الصرف الثابت، أما الثاني هو نظام التسعير الذي يعتمد على الترجيح .
وأن الكيفية التي تمت بها تسيير سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة، لم تمكن من تحديد قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية على أساس معايير اقتصادية ومالية، بل هي عبارة عن قيمة إدارية بحتة لا علاقة لها بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني.

1.1. مرحلة تكافؤ الصرف الثابت (1964-1973).

في سنة 1964، وبعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي أصبح الدينار هو العملة الرسمية للبلاد، وحسب قانون. 11-64¹ حدد الدينار بنسبة معينة من الذهب مقدارها 18,0 غرام، وهو الوزن الذي يجب أن تنقيد به الجزائر، بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي، وقد بقي سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية سنة 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 10,11%، و استمرار ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي، رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه.

كان من شأن هذا الارتباط أن عرف الدينار انخفاضا مستمرا، مقابل أهم عملات البلدان التي تتعامل مع الجزائر تجاريا، وذلك نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي، ومع انهيار نظام بروتون وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات، وعدم ربطها بالذهب².

¹ -Journal Officiel de la république algérienne du 10/04/1964

² - حسب ما تنص عليه المادة 04 المعدلة لاتفاقية الـ "FMI".

2.1. مرحلة نظام الترجيح (1974-1987).

في هذه المرحلة توسع انتشار سوق الصرف الموازي، خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري وزيادة الطلب على العملة الصعبة، وقد تفاقم حجم السوق الموازية بعد الرقابة الصارمة عام 1974 وشهد ارتفاعا ملحوظ عام 1986 نتيجة الأزمة البترولية التي خفضت مستوى الإيرادات من الصادرات. بعد إنهيار نظام بروتزن وودز، وتعميم تعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، وذلك قصد الاحتفاظ على استقراره، وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك، إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة، والمتمثلة أساس في:¹

✓ عدم الخضوع لتسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.

✓ عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

ويتم تحديد الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة، على أساس سلة العملات من ضمنها الدولار الأمريكي، والذي يعتبر عملة المرور (passage de Monnaie) منحت لكل عملة ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري على أساس الخطوات التالية:²

✓ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

✓ حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري

بالنسبة للدولار الأمريكي.

✓ حساب سعر الصرف اليوم، للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

✓ و بعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات

الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي و التي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

1- بن قنور علي، مرجع سبق ذكره، ص 127

2- حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص 157

الجدول رقم (1) : تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
دج / \$	4,18	3,84	4,32	4,59	4,79	4,98	5,03	4,70	4,85	5,91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية IFS :

يوضح الجدول رقم(1) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال للفترة (1974-1988) و يتضح من خلال الجدول الإستقرار النسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي وذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات إلى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الإجمالية للواردات و كذا القيود المفروضة على الصادرات.

3.1. مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي و التخفيضات المتتالية للدينار:

تزامنا مع أزمة 1986 وانخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي نتج عن كل ذلك تراجع في السيولة النقدية وبدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق و أمام الصعوبات الخارجية التي تواجه الجزائر طالب الدائنين الخارجيين معايير لتثبيت الدينار الجزائري إضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية، فبعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 وعقد العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي من بينها إبرام اتفاقية ستاند باي 1994 واتفاق برنامج التعديل الهيكلي، سنة 1995 استجابة الجزائر إلى طلب تخفيض الدينار وفقا لمنهج المرونات وعليه انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% كما تم إلغاء نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات الأجنبية واستبداله بنظام الموازنات بالعملة الصعبة من خلال إعداد الموازنات وفقا لاحتياجات كل مؤسسة¹.

والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار بالدولار خلال فترة التخفيضات:

1- حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص 156

الجدول رقم (2) : تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991).

الملاحظة	سعر الدينار بالدولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4,809	ديسمبر 1986
	4,947	ديسمبر 1987
	6,636	ديسمبر 1988
	8,112	ديسمبر 1989
مواصلة عملية الانزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية	9,300	سبتمبر 1990
	9,500	أكتوبر 1990
	10,100	نوفمبر 1990
	13,581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار و تحرير التجارة الخارجية	16,330	فيفري 1991
	17,142	مارس 1991
استقرار عند المستوى لمدة 6 أشهر تخفي الدينار بمقدار 22% بموجب اتفاق FMI و استمرار التخفيض إلى غاية سنة 1994	22,640	أكتوبر 1991

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية IFS :

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (2) أعلاه، أن عملية الإنزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990، وهي مرحلة رافقتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، الهدف منها هو الوصول إلى مستوى مقبول لاستقرار الدينار.

في نهاية أكتوبر 1991، قام مجلس النقد والقرض 90/10، بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل دولار أمريكي واحد، وذلك بموجب الاتفاق الثاني stand by Accord، المبرم مع صندوق النقد

الدولي في 03 جوان 1991، والهدف من عملية التخفيض هو تحقيق ما يلي¹:

- ✓ محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي و قابلية تحويل الدينار.
- ✓ رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك الأسعار تتحدد وفقا لقوى السوق
- ✓ جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- ✓ الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق شرطية الـ "FMI" الواردة في الاتفاقية.

1- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 218.

لقد إستمر سعر صرف الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، واصل إستقراره حول هذه النسبة لغاية شهر مارس 1994، ولكن قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الصريح الذي إتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ : 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار ب : 36,742 دج/ للدولار.

4.1. التعزيز التدريجي للدينار الجزائري :

بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي والملتزمة إصلاحات الصرف الأجنبي والتي تهدف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي وتحديد سعر الصرف من خلال قوى العرض و الطلب في السوق إلى جانب توجيه غير المقيمين على تحويل تحويلاتهم من القنوات الرسمية فضلا عن تطهير التبادلات التجارية الخارجية حيث تضمنت هذه الإصلاحات على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري إذ أدى اعتماد هذه السياسة إلى تحقيق تراجع في سعر الصرف في السوق الموازي و هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي¹، ونتج عن هذه التصحيحات وتغييرات الانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف والاتجاه نحو التسيير الديناميكي الذي يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل في إطار تطبيق نظام التعويض المدار المستمر حتى الآن حيث أن الدينار الجزائري كان يخضع لنظام التعويض المدار منذ 1996 والذي يتميز بتدخل السلطات النقدية في تغيرات العرض و الطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية²، حيث عرف سعر الصرف تغيرات متفاوتة في قيمته والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990 - 2015).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
دج / \$	8,96	18,47	21,84	23,35	35,06	47,66	54,75	57,71	58,74	66,57	75,26	77,22	79,68
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دج / \$	77,39	72,06	73,28	72,65	69,59	63,58	72,65	74,39	72,94	77,54	79,37	80,58	100,46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية IFS :

يوضح لنا الجدول رقم(03) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2015) حيث نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990 - 2000) حيث انتقل من قيمة 8,96 دج للدولار في سنة 1990 إلى 75,26 سنة

1- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص188.

2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص153.

2000 و سجل استقرار نسبي خلال الفترة (2000-2007) وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل الى 64,58 دج للدولار وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية و عرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2009-2013) حيث سجل 78,37 دج للدولار خلال سنة 2013 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% و المسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك .

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستويات وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتداء من سنة 1996 في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف و تطوره في الجزائر

و يقصد بالرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية التي بحيازة الدولة حسب الحاجات الضرورية للوطن وكذلك بالسهر على عمليات التنازل و الحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج فإجراءات الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير من المدفوعات الدولية حيث تخصص الرقابة على الصرف على كل التدفقات المالية بين البلد المحلي و العالم الخارجي¹، أي أن الدولة تسعى من خلال فرضها للرقابة على الصرف إلى تحسين وترشيد استخدام ما هو متوفر لديها من العملات الصعبة وتوزيعها وفقاً للأوليات المحددة.

يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف إلى فترتين يفصل بينهما قانون 90-10 الخاص بالنقد و القرض بتاريخ : 14/04/1990.

1. سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990 .

1.1. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني 1962-1970:

تميزت هذه المرحلة بسياسة رقابة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية ومن بين الأدوات المستعملة في هذه السياسة:²

1- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 171

2- المرجع السابق، ص 173-174

✓ نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية، وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية، من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية ، من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

✓ تنويع العلاقات التجارية و إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.

✓ الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

2.1. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية 1971-1977 :

تميزت هذه المرحلة بتكثيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث أنه في سنة 1971 تم إصدار سلسلة من الأوامر، تعطي لبعض الشركات حق إحتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي و الاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات (I.G.A) للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات.

وقد نتج عن هذه الإجراءات جملة من السلبيات :

- ✓ تمركز الصلاحيات، وبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية.
- ✓ غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة، و انتشار أزمة الندرة.
- ✓ تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.

3.1. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987

إن صدور قانون 78-02 بتاريخ فيفري 1978، تضمن تأمين جميع عمليات البيع والشراء السلع والخدمات مع الخارج، ونص صراحة على اقتصاد الوسيط الخواص في مجال التجارة الخارجية، حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية و المالية بين الجزائر وباقي العالم، هذا وقد مكن هذا القانون مصالح الجمارك من التدخل للسهر على عدم دخول وخروج السلع الممنوعة.

بعد ذلك جاء قانون 86-12 الصادر بتاريخ: 19/08/1986 المتعلق بتنظيم البنوك التجارية والبنك المركزي، والذي حدد إطار المنظومة البنكية، ومكن البنوك من استرجاع صلاحياتها في مجال الصرف، إذ خول للبنك المركزي صلاحية التشريع، والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلا أن هذا النظام أظهر حدوده في خضم أزمة الديون الخارجية لسنة 1986، أين دخل الاقتصاد الوطني في دوامة حقيقية، مست بكيانه بسبب الانخفاض الحاد لأسعار البترول وتدهور قيمة

الدولار بنسبة 40% في أسواق الصرف العالمية مما ألحق منظمة الـ OPEC بخسارة قدرت بحوالي 60 مليار دولار.

أخيرا قانون 88-01 الصادر بتاريخ : 12/01/1988، والمتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي، بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين الحكومات .

2. سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990 :

1.2. مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية 1988-1995.

تميزت هذه الرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية و إرساء الطابع التجاري لمعاملاتها بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية و ذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوي بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 5 مليون دولار، ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ: 14/04/1990 ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون " بنك الجزائر " كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه¹.

2.2. نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

إن قانون 10/90 الصادر بتاريخ: 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض قد أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، حيث شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخل في الرقابة على الصرف والمتعلقة

1- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 02، الجزائر ، 2003، ص 196

بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدماً في ذلك مجموعة من الضوابط وهي :¹

✓ يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر.

✓ يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.

✓ يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.

ولقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 04-92 الصادر بتاريخ : 1992/03/22 المتعلق بمراقبة الصرف، و يرتكز القانون على :

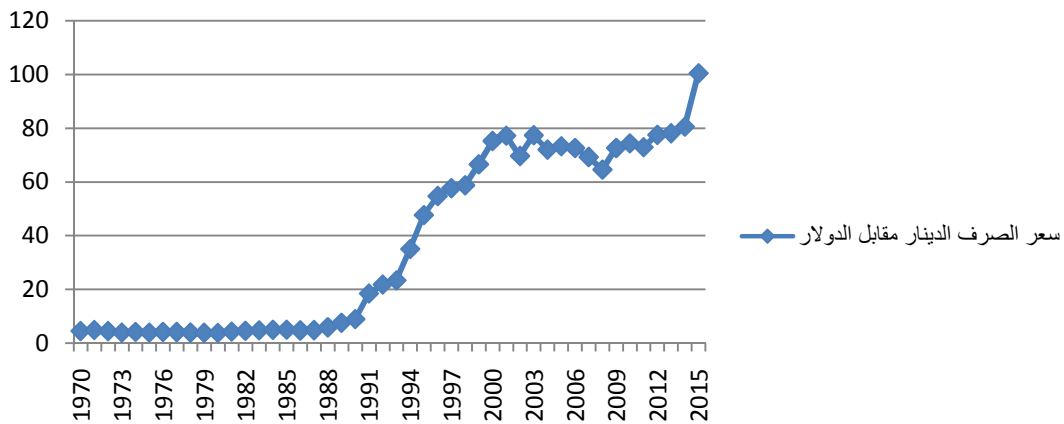
✓ تسيير الموارد من العملات الصعبة.

✓ دخل الوسطاء المعتمدين.

✓ حسابات العملة الصعبة.

✓ القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات.

الشكل رقم (05) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1970 - 2015).



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة وباستخدام برنامج Excel

المطلب الثالث : آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

1. سياسة تخفيض العملة

إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة و تقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية كان كافياً كي، يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول لتتكشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش الغير القادر على التصحيح التلقائي، ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له، لما كان لهذه السياسة من آثار بليغة على القطاع الخارجي و الداخلي نذكر منها ¹:

✓ تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيلة كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية و إلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة (1984-1988) وارتفعت إلى حوالي 25% في (1990-1991) و وصلت إلى 30% سنة 1995.

✓ إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يهدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ولكن واقعا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقا لمنظمة الأوبك.

2. سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار صرف الدينار الجزائري .

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تغيرات سعر الصرف و الذي يؤثر مباشرة على

1- مبارك بوعشة، السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوي الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر 1999، صص 85-86.

الميزان التجاري للبلد و عليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات و التدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي¹:

1.2. تنوع مناطق الاستيراد : بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى مناطق أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبد من خسائر في فروقات الأسعار، خاصة وأن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الإتحاد الأوروبي مما قد لا يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات، وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي.

2.2. جلب العملات الأجنبية : العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال :

- ✓ القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المالية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.
- ✓ بيع العقارات المالية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

3.2. تنشيط سوق الصرف . العمل على تنشيط سوق الصرف و ذلك من خلال :

- ✓ الحد من نشاط سوق الصرف الموازي.
- ✓ مواجهة التضخم من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود و التحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.
- ✓ التقليل من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا و شراء.
- ✓ فتح مكاتب الصرف لتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة و بالتالي تساعد على استقطاب الأموال و تجنب التعامل مع السوق الموازية.

4.2. تنوع هيكل احتياطي الصرف تتمثل في :

- ✓ تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون.
- ✓ التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي.

1- بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،

✓ لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الاستغلال الأمثل و توظيف احتياط الصرف الذي وصل خلال في نهاية سنة 2013 إلى حوالي: 194,00 مليار دولار¹ و تسير هذا الاحتياط من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية و حمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا المبحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من خلال توضيح حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة، ودرجة تغطية الصادرات للواردات، وفقا لما مرت به السياسة التجارية في الجزائر من مراحل وصولا إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى إبراز تأثير كل من الصادرات والواردات على الاقتصاد الوطني وتطور الميزان التجاري الجزائري مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري، وسنتعرض بالتحليل لكل بند من بنوده، ثم إلى تطور رصيد الميزان التجاري ككل خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول : تطور الميزان التجاري الجزائري

لقد مرت مراحل السياسة التجارة الجزائرية بثلاث مراحل وهي: مرحلة الرقابة(1963- 1969) مرحلة الاحتكار(1970-1989)، ومرحلة تحرير التجارة الخارجية(1990-2015)، وعليه ستكون دراستنا لتحليل تطور الميزان التجاري وفق مرحلتين مرحلة الاحتكار ومرحلة التحرير.

1. تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970 - 1989).

الجدول رقم (04) : تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1970 - 1989).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الصادرات	1010	816	1224	1950	4944	4501	5221	6009	6340	9484
الواردات	1078	996	1303	2141	3667	5452	4693	6313	7136	7820
الميزان التجاري	-68	-180	-79	-191	1277	-951	528	-304	-796	1664
معدل التغطية %	93,7	81,9	93,9	91,1	134,8	82,6	111,3	96,7	86,7	121,3

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
9534	7620	9029	8065	13034	12792	12742	13509	14117	13652	الصادرات
8390	6685	6630	7896	8820	9245	9543	9916	10105	9614	الواردات
1144	935	2399	169	4214	3547	3199	3593	4012	4038	الميزان التجاري
113,6	114,0	136,2	102,1	147,8	138,4	133,5	136,2	139,7	142,0	*معدل التغطية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

$$\text{*معدل التغطية} = (\text{الصادرات/الواردات}) \times 100.$$

من خلال الجدول (04) يتضح لنا في هذه المرحلة أن وضعية الميزان التجاري في الغالب كانت في فترة السبعينات على عكس فترة الثمانينات، ففي فترة السبعينات شهد الميزان التجاري عجزا باستثناء السنتين: (1974 و 1979)، وقد ميز هذه المرحلة حدثين هما :

الأول في سنة 1971 والمتعلق باتخاذ السلطات إجراء تأميم المحروقات والذي أنجز عنه إجماع السلطات الفرنسية في استقبال الصادرات الجزائرية حيث قدر الميزان التجاري في سنة 1971 بـ : 180 - مليون دولار بمعدل تغطية 93,7 % و استمر العجز إلى سنة 1973، أما الفترة (1975- 1978) فقد شهد فيها الميزان التجاري عجزا من جديد باستثناء سنة 1976 إلى أن تحسن وضع الميزان التجاري في سنة 1979 فعرف فائضا قدر بـ : 1664 مليون دولار بمعدل تغطية 121,3 % ، بقي هذا التحسن إلى غاية سنة 1985 حيث بلغ أكبر قيمة له خلال الفترة و التي قدره بـ : 4241 مليون دولار.

ففي خلال هذه الفترة (1979-1985) تميز الميزان التجاري بفائض حيث وصلت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 147,8%، والسبب يرجع في ذلك إلى الصدمة البترولية الثانية سنة (1979- 1980) بسبب تداعيات الحرب العربية الإسرائيلية و بالنسبة لسنة 1986 والتي تسجل الاستثناء لقطاع التجارة الخارجية فقد أدى انهيار أسعار البترول في تلك السنة إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 96% مقارنة مع السنة 1985 و الذي أوضح جوانب الضعف في هيكل الاقتصاد الوطني، ومن أجل الخروج من هذه الأزمة قامت الدولة برفع معدلات الاقتراض وفرض قيود على المستوردات ،ويبين الجدول أيضا انخفاض المستوردات للسنوات 1987 و 1988 وكانت هذه الإجراءات بمثابة الحافز لظهور السوق الموازية للعملة الوطنية، هذا ما يؤكد أن اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات في أسعار المواد الأولية وخاصة النفط، أما في سنة 1987 عرف الميزان التجاري فائضا قدر بـ : 2399 مليون دولار بمعدل تغطية 136,2 %، واستمر الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة 1989 قدر

ب : 1144 مليون دولار بمعدل تغطية 113,6 % و السبب في ذلك الارتفاع الطفيف لأسعار البترول وكذا إجراءات تخفيض الواردات.

الجدول رقم (05) : تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1990-2015).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات	12964	12330	11510	10410	8890	1025	13210	13820	10140	12320	21650	19090	18710
الواردات	8786	6862	8310	7990	9150	10100	9090	8130	8630	8960	9350	9480	12010
الميزان التجاري	4178	5468	3200	2420	-260	-9075	4120	5690	1510	3360	12300	9610	6700
معدل التغطية%	147,6	179,7	138,5	130,3	97,2	10,1	145,3	170,0	117,5	137,5	231,6	201,4	155,8
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات من المحروقات	23990	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71662	70584	63663	58362	33081
الصادرات خارج المحروقات	470	667	746	1133	985	1386	771	970	1227	1152	1050	1634	1485
الصادرات الكلية	24460	32217	46334	54741	60590	78590	45186	57091	72889	71736	64713	59996	34566
الواردات	13320	17954	19857	20681	26348	37993	37402	38885	46927	51569	54984	59670	52649
الميزان التجاري	11140	14263	26477	34060	34242	40597	7784	18206	25962	20167	9729	326	-18083
معدل التغطية%	183,6	179,4	233,3	264,7	230,0	206,9	120,8	146,8	155,3	139,1	117,7	100,5	65,7

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر .

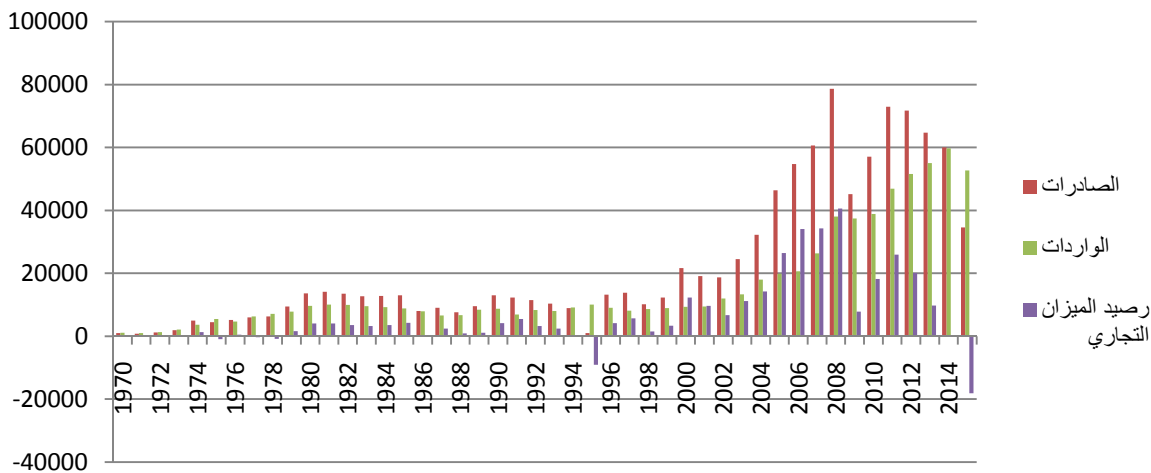
من خلال الجدول رقم (05) يتضح لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة هذه المرحلة فائضا باستثناء كل من السنوات: 1994 و 1995 و 2015 التي سجل فيها الميزان التجاري عجزا، فمع بداية المرحلة في 1990 قدر رصيد الميزان التجاري ب : 4178 مليون دولار واستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 1993 حيث قدر ب : 2420 مليون دولار وهي الفترة التي تميزت بتراجع الدولة في إدارة التجارة الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص أما سنتي 1994 و 1995 فعرف فيهما الميزان التجاري عجزا قدر على التوالي: -260 مليون دولار و -9075 مليون دولار والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول بسبب خروج العراق من غزوها للكويت ودخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة، وبسبب عجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد و امتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة لذلك استفادت الجزائر سنة 1995 في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون دولار مدت ثلاثة سنوات .

وبعد ذلك عاد الميزان ليسجل الفائض من جديد بداية من سنة 1996 غير أنه انخفض نوعا ما في سنة 1998 قدر ب : 1510 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوى له (أقل من 12 دولار لبرميل)، واستمر الميزان التجاري يشهد فائضا وتزايدا بشكل تصاعدي قدر في سنة 2003

ب: 11140 مليون دولار وهي سنة الغزو الأمريكي للعراق وبالتالي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا وفي سنة 2008 وصلت قيمة الفائض في الميزان التجاري إلى أكبر مستوى له ب: 40597 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية و تدعيمها بقوانين و تشريعات جديدة في مجال الاستيراد و التصدير وكذا تطوير نظام الجمارك و تحديثه، أما في سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري بنسبة 80,82 % حيث قدر ب: 7784 مليون دولار و السبب راجع للأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية بسبب أيضا تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت به الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة، وارتفعت الفائض في الميزان التجاري من جديد في سنة 2010 بقيمة 18205 مليون دولار . مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره : 194 مليار دولار في نهاية 2013.

نلاحظ انتقال رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في سنة 2014 بفائض قدر ب: 225 مليون دولار إلى عجز قدره 18,083 مليار دولار في 2015. بالفعل، كانت صدمة أسعار النفط جد حادة بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض المتتالية و استمرار انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47,1%¹.

الشكل رقم (06) : تطور بنود الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970 - 2015).



المصدر: من إعداد الطالب بناء علي معلومات الجدولين (4)،(5) وذلك باستخدام برنامج Excel

المطلب الثاني : هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر الذي يبين موقع المعاملات الدولية، كما تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع و التوازن و هيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات، حيث يمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري.

بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية و المواد الخام و السلع النصف مصنعة و سلع التجهيز و بالتالي فان دراسة اتجاه الصادرات و الواردات يكون موضح في الجدول:

جدول رقم(06) : تركيبة الواردات والصادرات حسب المنتجات خلال الفترة (2004-2015).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الصادرات و الواردات
												الواردات
8946	10550	9013	8483	9261	5696	5512	7397	4656	3572	3374	3385	المواد الغذائية
2247	2720	4139	4659	1094	898	516	560	305	230	199	158	الطاقة
1489	1812	1732	1729	1676	1325	1128	1318	1245	792	706	733	المواد الأولية
11482	12301	10642	9994	10047	9494	9557	9502	6678	4637	3845	3422	المواد النصف المصنعة
638	629	477	310	364	321	219	164	137	90	150	157	التجهيزات الفلاحية
16369	18115	15233	12793	15091	16200	14141	14394	9361	8015	7950	6681	التجهيزات الصناعية
8243	9894	10539	9400	6890	4119	5868	4122	3546	2830	2922	2610	السلع ا غ غذائية
2672	2998	2686	3682	1986	0	0	0	0	0	0	0	أخرى
52086	59019	54461	51050	46409	38053	36941	37457	25928	20166	19146	17146	المجموع
												الصادرات
238	323	404	315	355	315	113	119	88	73	67	66	المواد الغذائية
33081	58362	63327	70584	71661	56121	44415	77194	59605	53608	45588	31550	الطاقة
107	110	109	168	161	94	169	334	170	195	136	97	المواد الأولية
1111	1173	492	618	660	498	393	834	640	765	481	430	المواد النصف المصنعة
0	1	0	0	0	1	0	1	1	1	0	0	التجهيزات الفلاحية
18	16	29	32	35	30	42	67	46	44	37	50	التجهيزات الصناعية
11	11	16	19	16	30	49	32	35	44	19	15	السلع الاستهلاكية غير غذائية
34566	59996	64377	71736	72888	57089	45181	78581	60585	54730	46328	32208	المجموع الكلي للصادرات
96.7	97.3	98.4	98.4	98.3	98.3	98.3	98.2	98.4	97.9	98.4	98.0	نسبة صادرات من م %
4.3	2.7	1.6	1.6	1.7	1.7	1.7	1.8	1.6	2.1	1.6	2.0	نسبة صادرات خ م %
53.1	100.2	109.5	111.0	112.9	80.2	62.2	99.9	74.8	64.7	54.6	38.5	سعر برميل البترول

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

أولاً: بالنسبة للصادرات بناء على معطيات الجدول رقم (06) يمكن تلخيصها فيما يلي:

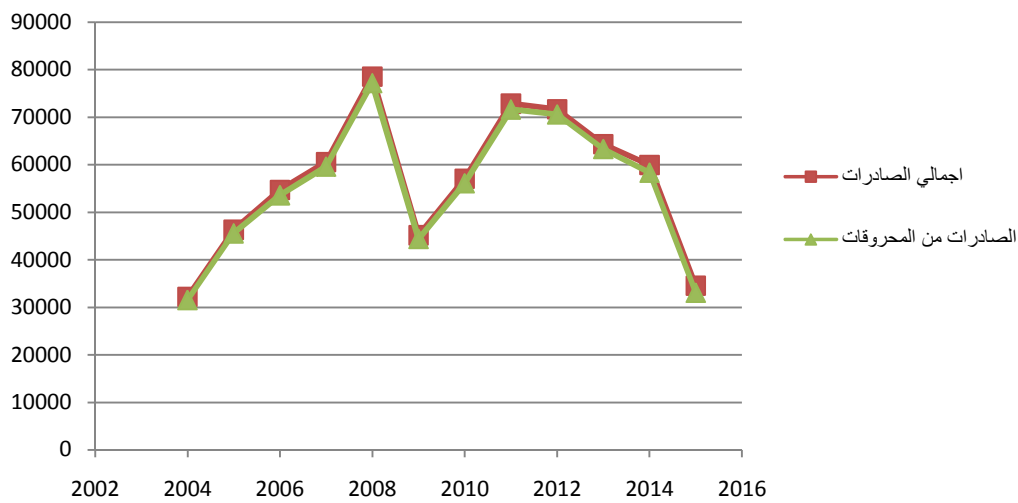
✓ صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا و رائدا في القطاع التصديري، حيث ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات من السلع خلال الفترة (2004 - 2015)، وهي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر وما لها من انعكاسات سلبية

على سعر النفط كما هو الحال في سنة 2014 كانت صدمة أسعار النفط الحادة لها اثر كبير على تراجع إيرادات المحروقات من 58363 مليون دولار سنة 2014 إلى 33081 مليون دولار سنة 2015 أما الصادرات من السلع خارج المحروقات، مثلت ما يقارب: 02 %، فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال، فبعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و 2014، تراجعت هذه الصادرات في 2015، مسجلة 48,1 مليار دولار مقابل 67,1 مليار دولار في 2014 .

✓ بلغت صادرات المحروقات سنة 2008 بـ : 77194 مليون دولار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول حيث بلغ في سنة 2008 سعر 99,97 دولار للبرميل ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في السنة الموالية 2009 إلى 44115 مليون دولار و السبب راجع في ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية حيث قدر بـ : 65 دينار للدولار مع بقاء سعر برميل البترول في حدود 100 دولار.

وكخلاصة فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما مرتبط بتزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار البترول وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري ككل مرهون ببساطة بسعر البترول و تقلباته الإجمالية ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي :

الشكل رقم (07): تطور إجمالي الصادرات و الصادرات من المحروقات خلال الفترة (2004-2015).



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات الجدول رقم (06) وذلك باستخدام برنامج Excel.

ثانياً: بالنسبة للواردات من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ :

تشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة (04) من ثمانية (08) مجموعات للمنتجات المستوردة تفسر ما يقرب 86% من الانخفاض في الواردات، وهي: منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية و المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية.

✓ أدت الوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات، التي بدأت في 2004، مع تسارع حاد انطلاقاً من 2008، إلى رفع مستوى الواردات إلى 59 مليار دولار في 2014، ما يمثل أكثر من 3,5 أضعاف مستواها في سنة 2004 (17,14 مليار دولار).

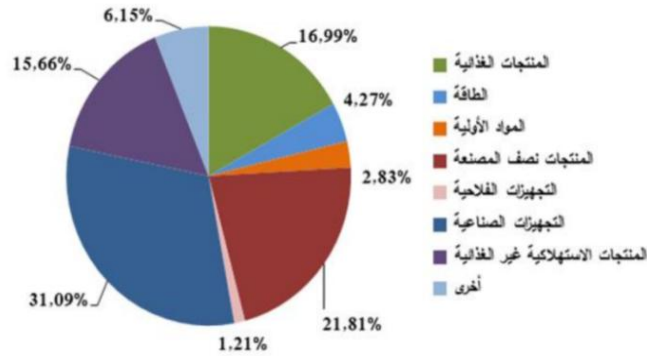
✓ تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى، بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 1,31%، بـ 75,1 مليار دولار، حيث انخفضت من 12,18 مليار دولار في 5102 إلى 37,16 مليار دولار في 5102. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يُفسر 9,24% من تراجع إجمالي الواردات من السلع (منتجات التجهيز الصناعية).

✓ بحصة نسبية قدرها 81,21% من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية. تراجعت واردات هذه السلع من 30,12 مليار دولار في 2014 إلى 48,11 مليار دولار في 2015، أي بانخفاض يتجاوز 205 مليون دولار، مما يفسر 7,11% من الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع (المنتجات نصف المصنعة).

✓ انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية، التي تحتل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 0,17% من إجمالي الواردات، بـ 60,1 مليار دولار، أي بتراجع من 55,10 مليار دولار في 2014 إلى 95,8 مليار دولار في 2015. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر 8,22% من تراجع إجمالي الواردات من السلع (المنتجات الغذائية).

✓ بحصة نسبية قدرها 7,15% من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة. بلغت واردات هذه السلع 24,8 مليار دولار في 2014 مقابل 89,9 مليار دولار في 2015، أي بانخفاض يتجاوز 65,1 مليار دولار. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر 5,23% من تراجع إجمالي الواردات من السلع (المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية).

الشكل رقم (08) : هيكل الواردات من السلع في سنة 2015 حسب المنتجات.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015، ص62

المطلب الثالث : انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين

سنحاول من خلال هذا العنصر استعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر وذلك من خلال معرفة أهم الشركاء التجاريين للجزائر وكذا معرفة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارج، من خلال معرفة مدى مساهمة المعاملات التجارية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

1. أهم الشركاء التجاريين للجزائر من حيث المناطق الاقتصادية

إن حوالي 98 % من صادرات الجزائر مقيمة بالدولار في حين أن أكثر من 21% من واردات من أوروبا أي مقيمة بالأورو وعليه تتحمل الجزائر خسائر كبرى نتيجة ارتفاع قيمة الأورو حيث أصبح الاتحاد الأوربي العميل الأول للجزائر منذ سنة 1980 وفي الجدول التالي يوضح مختلف الأقاليم الاقتصادية التي تصدر و تستورد إليها ومنها الجزائر و قيمة كلا من الصادرات والواردات الجزائرية لسنة 2014 و 2015.

الجدول رقم (07): مختلف الأقاليم الاقتصادية (واردات ، صادرات) لسنة 2014-2015

الصادرات بالمليون دولار أمريكي			الواردات بالمليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
التطور %	2015	2014	التطور %	2015	2014	
-36.10	25 801	40 378	-14.62	344 25	29 684	دول الاتحاد الأوربي
-47.53	5 428	10 344	-12.84	7 353	8 436	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
-62.24	37	98	37.70	1 220	886	الدول الأوربية الأخرى
-50.52	1 575	1 183	-26.13	2 818	3 815	دول أمريكا الجنوبية

-49.37	2 562	5 060	-6.25	11 830	12 619	آسيا
-	57	-	-	-	-	اوقيانوسيا
-3.09	628	648	-2.55	1 912	1 962	الدول العربية
-47.57	1 607	3 065	-8.67	674	738	الدول المغاربية
-16.36	92	110	-20.45	350	440	الدول الإفريقية
-39,91	37787	62 886	-12,08	51 501	58 580	المجموع

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS).

2. أهم الشركاء التجاريين للجزائر من حيث الدول

الجدول رقم (08) : أهم العملاء و الموردين التجاريين للجزائر لسنة 2015.

الرقم	أهم العملاء	القيمة	النسبة	أهم الموردين	القيمة	النسبة
01	اسبانيا	6 565	%17.37	الصين	8 223	%15.97
02	ايطاليا	8 369	%22.15	فرنسا	5 420	%10.52
03	فرنسا	4 921	%13.02	إيطاليا	4 828	%9.37
04	بريطانيا العظمى	2 883	%7.63	إسبانيا	3 934	%7.64
05	هولندا	2 281	%6.04	ألمانيا	3 382	%6.57
06	تركيا	2 071	%5.48	الولايات م الأمريكية	2 710	%5.26
07	أمريكا	1 977	%5.23	تركيا	2 036	%3.95
08	البرازيل	1 393	%3.69	الأرجنتين	1 281	%2.49
09	بلجيكا	1 282	%3.39	جمهورية كوريا	1 171	%2.27
10	الصين	2 179	%5.77	البرازيل	1 146	%2.23
11	البرتغال	1 009	%2.67	الهند	1 114	%2.16
12	تونس	856	%2.27	هولندا	922	%1.79
13	كندا	748	%1.98	بريطانيا العظمى	903	%1.75
14	كوريا	671	%1.78	روسيا	746	%1.63
15	المغرب	667	%1.77	بلجيكا	834	%1.62
16	اليابان	602	%1.59	المجموع الفرعي	38 746	%75.23
17	المجموع الفرعي	34 093	% 90,22	أخرى	3 694	% 24,77
18	أخرى	3 694	% 9,88	المجموع الإجمالي	51 501	%100
	المجموع الإجمالي	37 787	%100			

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري

خلال الفترة (1970 - 2015)

إن القيام بأية عملية لإحدى الظواهر الاقتصادية ، ينبغي على كل باحث في هذا المجال قبل استخدام أي مجموعة من البيانات - بيانات السلاسل الزمنية على وجه الخصوص في أي دراسة كانت، لا بد من معالجتها جيداً (Validating Data) من خلال إخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والإحصائية التي تسمح باكتشاف مميزات و خصائصها الإحصائية الجوهرية، وتقديم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها، و التي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى ، و إلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية.

المطلب الأول : التحليل الأولي للمتغيرات

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة، وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، حيث هذه الأخيرة سوف تشكل لنا أرضية خصبة لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2015، ومحاولة بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة.

1. تقديم وتعريف المتغيرات:

من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغير سعر صرف الدينار الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة ومن أجل محاولة استنباط درجة التأثير ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة : (1970-2015) ونقوم باستعمال الأرقام القياسية للسلسلتين و ذلك لعدم تجانس وحدات القياس ، ليتم الحصول على ما قيمته 46 مشاهدة في المجموع، و فيما يلي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة.

➤ **متغيرة رصيد الميزان التجاري (BC):** يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة و يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة معبر عنه بالقيمة (مليون دولار أمريكي) ابتداء من 1970 إلى غاية نهاية 2015 كمتغير تابع.

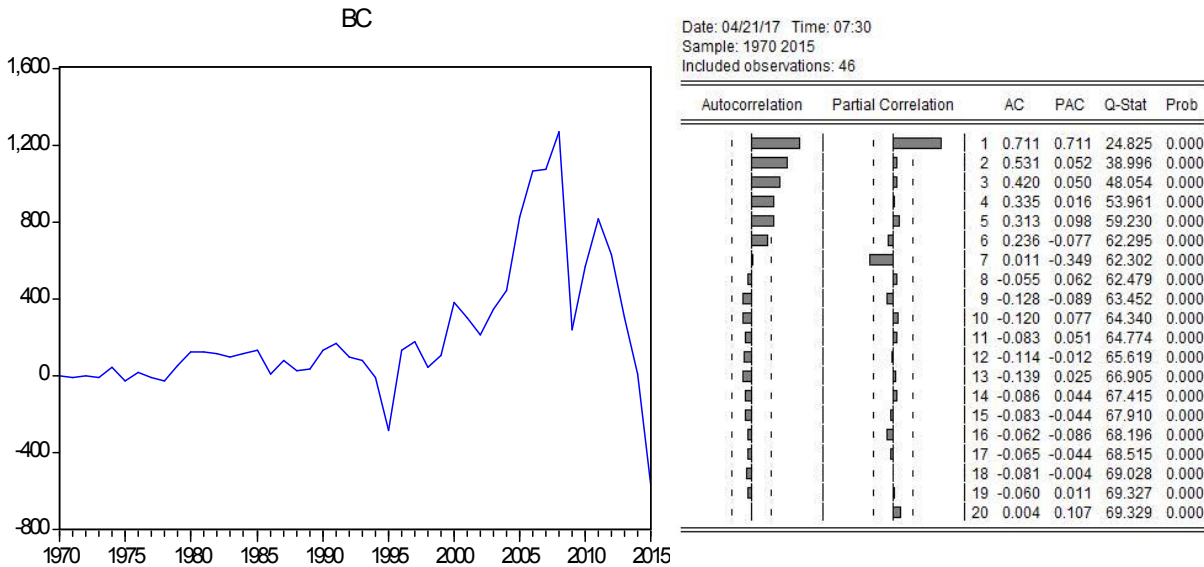
➤ متغيرة سعر الصرف الدينار الجزائري (TC): وهي تعبر عن عدد الوحدات من عملة المحلية بدلالة وحدات عملة أجنبية معبر عنه بالقيمة (دينار مقابل الدولار الأمريكي) ابتداء من 1970 إلى غاية نهاية 2015 كمتغير مستقل.

2. تحليل وصفي للمتغيرات :

سنقوم من خلال هذه الخطوة بحساب مختلف الإحصائيات الوصفية للبيانات (القيمة العظمى، القيمة الدنيا، القيمة الوسطية، القيمة المتوسطة، الانحراف المعياري)، والتي تسمح لنا بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه البيانات أثناء الفترة المدروسة،

➤ تحليل سلسلة رصيد الميزان التجاري (BC) : من بين 46 مشاهدة مكونة للسلسلة (BC) نجد أن أدنى قيمة شهدتها رصيد الميزان التجاري خلال الفترة في سنة 2015 بـ : (-565,09) بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008، بـ : (1268,65) ، ليبلغ متوسطه للفترة ما قيمته (205,32) ينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية مقدرة بـ (107,92) ، في حين يعبر عن تباعد هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها بانحراف معياري قدره (345,96)، وهي قيمة تعكس نوع من اللاتجانس لدى مستويات السلسلة (BC)، معامل التسطح للسلسلة (BC) يفوق القيمة (3,00)، مما يستدعي احتمال عالي مرافق للقيم المتطرفة، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة معامل اللاتناظر غير المعدومة هي دليل على عدم تناظر توزيعي السلسلة، نتيجة تدعمها إحصائية (J-B) ذات القيمة المرتفعة (20,54)، المرفوقة بمستوى معنويّ ضعيف (0,000035)، والتي تدفعنا إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة.

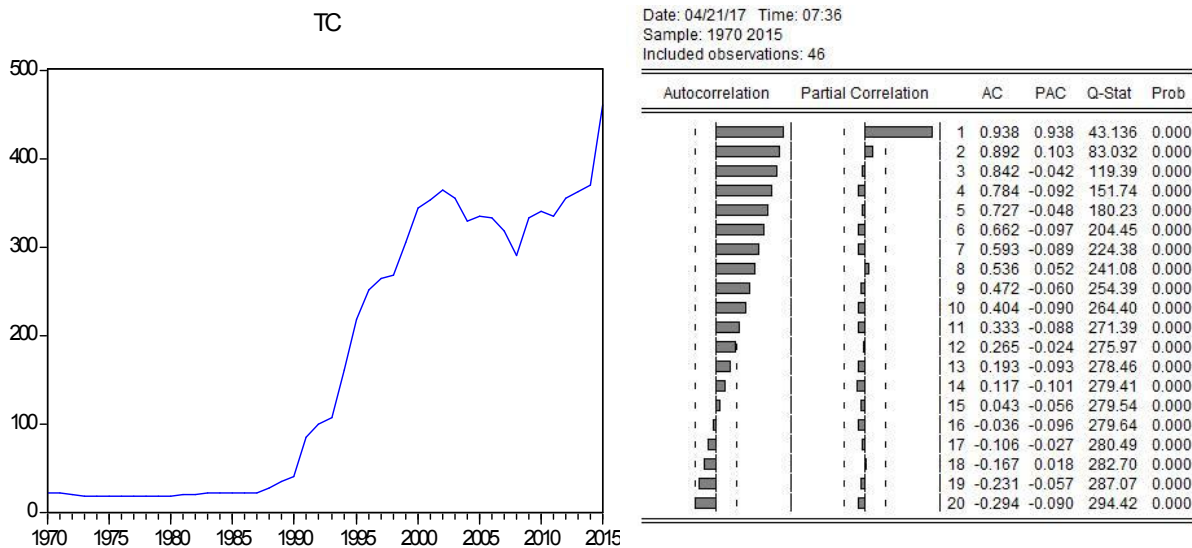
الشكل رقم: (09) دالة (AC) و (ACP) و التمثيل البياني يوضح الاتجاه الزمني للسلسلة BC



المصدر : مستخرج من برنامج (9) Eviews ، انطلاقا من بيانات السلسلة BC.

➤ تحليل سلسلة سعر الصرف الدينار الجزائري (TC) : بالنسبة للمتغيرة (TC) فإن أدنى مستوى لها خلال الفترة المدروسة سجل مع بداية هذه الفترة مقدراً بـ (17,58)، ليعرف سعر الصرف بعد ذلك اتجاهاً تصاعدياً إلى أن بلغ أعلى مستوياته والمقدرة بـ (459,98) في نهاية الفترة (سنة 2015)، في حين سجل مستوى متوسط للفترة ككل، مقدر بـ (169,70)، ومستوى وسطي مقدر بـ (103,45)، يعبر عن تشتت قيم السلسلة (TC) بانحراف معياري قدره (152,82) . معامل التسطح للسلسلة (TC) يفوق القيمة (3,00)، مما يستدعي احتمال عالي مرافق للقيم المتطرفة، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة معامل اللاتناظر غير المعدومة هي دليل على عدم تناظر توزيعي السلسلة، نتيجة تدعمها إحصائية (J-B) ذات القيمة (05,87)، المرفوقة بمستوى معنوية ضعيف (0,053)، والتي تدفعنا إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة.

الشكل رقم: (10) دالة (AC) و (ACP) و التمثيل البياني يوضح الاتجاه الزمني للسلسلة TC



المصدر : مستخرج من برنامج (9) Eviews، انطلاقاً من بيانات السلاسل TC

ما نستخلصه من الشكلين (09)، (10) أن السلسلتين الزمنيتين في تزايد وارتفاع مستمرين بمعدلات متفاوتة وغير ثابتة مما يرجح كفة الطبيعة العشوائية للاتجاه العام ويستبعد إمكانية كون السلسلتين مستقرتين حول هذا الاتجاه من جهة، و دالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي لهما تؤكدان من أن السلسلتين الزمنيتين (BC) (TC) ليست مستقرة، وهذا يتطلب إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية.

المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك.

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

و للتأكد من استقرار بيانات السلسلتين الزمنيتين (BC) ، (TC) نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey -Fuller) حيث يعد أفضل الأساليب لاختبار جذر الوحدة، وتحديد درجة التكامل للمتغيرات حسب فترات الإبطاء المناسبة.

1.1. اختبار جذر الوحدة Test Root Unit :

يمكن توضيح النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (09) :

حيث :

A : بدون (حد ثابت و اتجاه عام) . $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

B : وجود حد ثابت . $\Delta Y_t = \alpha + \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

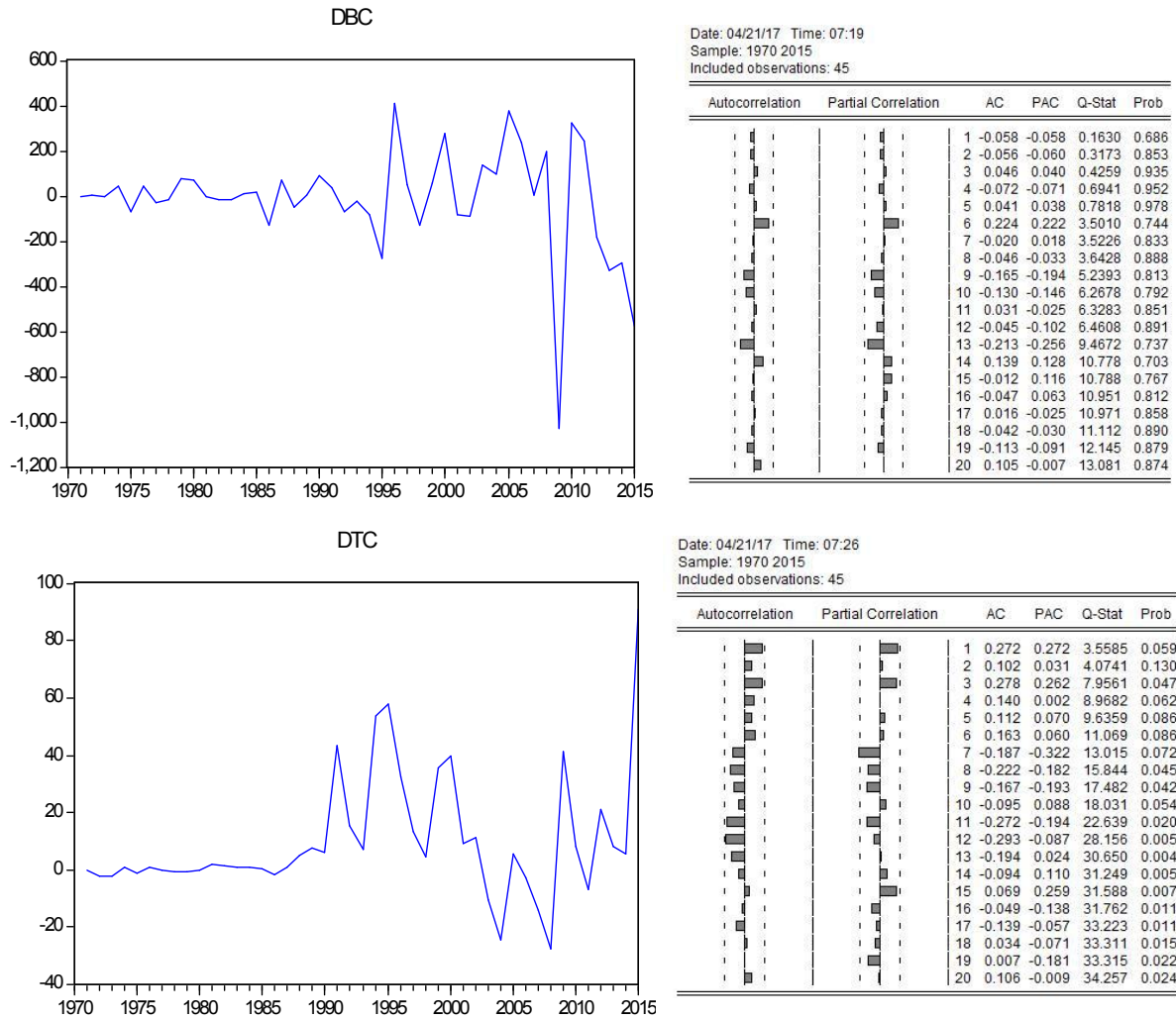
C : وجود (حد ثابت و اتجاه عام) . $\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

الجدول رقم (09): اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey -Fuller) لمتغيرات الدراسة.

حالة التكامل I(d)	الفرق الأول			المستوى			الصيغة المتغيرات
	C	B	A	C	B	A	
I(1)	-6,549228 (0,0000)	-6,457550 (0,0000)	-6,525013 (0,0000)	-1,510025 (0,8114)	-1,892093 (0,3330)	-1,776743 (0,0720)	BC
I(1)	-3,601186 (0,0412)	-3,386434 (0,0168)	-2,750819 (0,0070)	-3,611503 (0,0418)	1,003424 (0,9960)	1,809088 (0,9816)	TC
	-4,180911	-3,588509	-2,618579	-4,175640	-3,584743	-2,617364	%1
	-3,515523	-2,929734	-1,948495	-3,513075	-2,928142	-1,948313	%5
	-3,188259	-2,603064	-1,612135	-3,186854	-2,602225	-1,612229	%10

المصدر : مستخرج من برنامج (9) Eviews

الشكل رقم (11) : دالة (AC) و (ACP) و التمثيل البياني للفروقات الأولى للسلسلتين (BC) (TC)



المصدر : مستخرج من برنامج (9) Eviews، انطلاقاً من بيانات السلاسل الخاصة بالمتغيرات.

ومن نتائج التقدير التي تم الحصول عليها من اختبار (ADF) باستعمال البرنامج الإحصائي

Eviews 9 ولجميع المتغيرات نستطيع أن نقرر ما يلي:

من خلال مقارنة القيم المحسوبة المطلقة لاختبار (ADF) ولجميع الصيغ (C,B,A) مع القيم الجدولية المناظرة لها وبمستوى معنوية 1% و 5% و 10% نجد أن القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولية لجميع المتغيرات وبذلك نقبل فرضية العدم H_0 : التي تدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات عند المستوى ولذلك نقوم باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى للسلاسل الزمنية حيث نجد أن القيم المطلقة المحسوبة ولجميع الصيغ الثلاث (C,B,A) هي اكبر من القيم المطلقة الجدولية المناظرة لها وبمستوى معنوية 1% و 5% و 10% ومنه نستنتج أن السلسلتين (BC) (TC) تستقر بعد إجراء الفروق الأولى كما هو موضح في الشكل رقم (11).

2.1. تحليل التكامل المتزامن للمتغيرات (Analysis Cointegration) :

سنتهم بدراسة التكامل المتزامن بين السلسلتين محل الدراسة باستخدام مقاربة "Johansen" التي تعد الأنسب لمعالجة مثل هذه الحالات.

اختبار الأثر لـ : **Johansen** . حسب نتائج اختبار الأثر الموضحة في الشكل رقم (12) ، نقبل الفرضية الصفرية H_0 : "لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة" عند مستوى معنوية قدره 5% لان $(\lambda_{trace\ tab}=15,49 < \lambda_{trace\ cal}=10,00)$.

الشكل رقم (12) : نتائج اختبار الأثر للتكامل المتزامن للمتغيرات لـ : **Johansen**.

Date: 04/24/17 Time: 17:22
 Sample (adjusted): 1972 2015
 Included observations: 44 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: BC TC
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.192816	10.00782	15.49471	0.2801
At most 1	0.013160	0.582866	3.841466	0.4452

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المطلب الثالث : نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

بعد تحليل إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، و تحديد درجة تكاملها، ثم اختبار وجود علاقة طويلة المدى فيما بينها، وجدنا أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) و لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لذا النموذج الأحسن تطبيقه هو نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء ARDL .

1. منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL) :

نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (BC) مع المتغير المستقل (TC) في المديين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغير المستقل على المتغير التابع (Pereran, 2001)، حيث المعادلة تأخذ الشكل التالي:

$$\Delta BC_t = \alpha_0 + \alpha_1 TC_{t-1} + \alpha_2 BC_{t-1} + \sum_{j=0}^{k1} \beta_1 \Delta TC_{t-j} + \sum_{j=1}^{k2} \beta_2 \Delta BC_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (07)$$

حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل $I(0)$ و $I(1)$ ، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل $I(0)$ ، كما تعتمد منهجية ARDL على خاصية (SBC) (Schwarz Bayesian Criteria) والتي تُستخدم لتحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية بالإضافة فان نموذج ARDL يعطي نتيجة تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ، و يعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation) وبالتالي فان النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفاءة وغير متحيزة.

2. اختبار لتحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية لـ ARDL .

لاختيار فترة الإبطاء الملائمة للنموذج ككل يجرى تقدير المعادلة رقم (07) ولفترة إبطاء واحدة تلو الأخرى لحين الحصول على النموذج الذي حقق أفضل معايير اختيار النموذج باستخدام معيار اكيكا (AIC)، وباستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 9 ولعدة فترات إبطاء تم الحصول على النتائج ARDL (1,1) حسب الشكل أدناه :

الشكل رقم (13) : نتائج اختبار لتحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية

حسب خاصية (SBC) لـ ARDL:

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: BC
Date: 04/24/17 Time: 16:25
Sample: 1970 2015
Included observations: 45

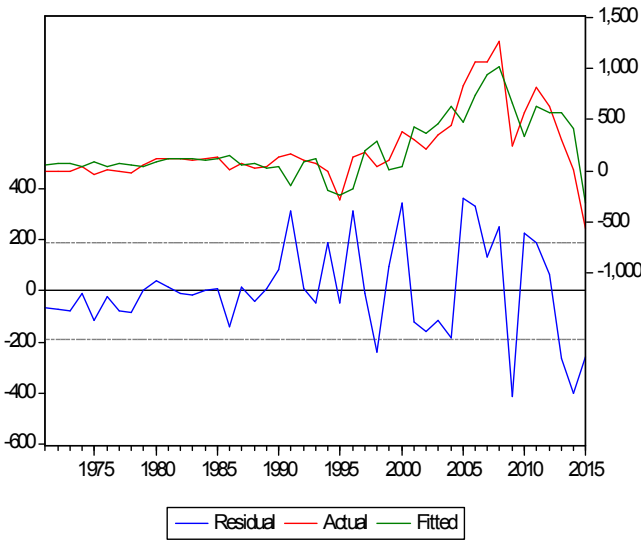
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
19	-278.784532	13.465930	13.631422	13.526590	0.702345	ARDL(1, 1)
18	-278.021457	13.477212	13.684078	13.553037	0.705209	ARDL(1, 2)
17	-277.554607	13.502600	13.750839	13.593590	0.703681	ARDL(1, 3)
14	-278.691874	13.509137	13.716002	13.584961	0.695646	ARDL(2, 1)
12	-276.778695	13.513271	13.802883	13.619425	0.706271	ARDL(2, 3)
13	-277.887633	13.518459	13.766697	13.609448	0.698945	ARDL(2, 2)
16	-277.411898	13.543424	13.833035	13.649578	0.697279	ARDL(1, 4)
11	-276.471627	13.546268	13.877253	13.667587	0.702021	ARDL(2, 4)
9	-278.691256	13.556726	13.804965	13.647716	0.687201	ARDL(3, 1)
7	-276.726909	13.558424	13.889409	13.679743	0.698376	ARDL(3, 3)
8	-277.878620	13.565649	13.855260	13.671803	0.690476	ARDL(3, 2)
6	-276.452376	13.592970	13.965328	13.729454	0.693272	ARDL(3, 4)
4	-278.687552	13.604169	13.893781	13.710323	0.678320	ARDL(4, 1)

المصدر : مستخرج من برنامج (9) Eviews

3. نتائج تقدير نموذج ARDL(1,1):

الشكل رقم (15): منحني القيم المقدرة و الفعلية
للمنموذج خلال الفترة : (2015-1970)

الشكل رقم (14) : نتائج تقدير نموذج ARDL(1,1)



Dependent Variable: BC
Method: ARDL
Date: 04/24/17 Time: 16:21
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TC
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BC(-1)	0.548190	0.114810	4.774776	0.0000
TC	-6.591878	1.398722	-4.712785	0.0000
TC(-1)	7.236899	1.501907	4.818474	0.0000
C	46.75891	42.89393	1.090105	0.2820

R-squared	0.728205	Mean dependent var	209.9368
Adjusted R-squared	0.708317	S.D. dependent var	348.4465
S.E. of regression	188.1877	Akaike info criterion	13.39744
Sum squared resid	1452000.	Schwarz criterion	13.55804
Log likelihood	-297.4425	Hannan-Quinn criter.	13.45731
F-statistic	36.61631	Durbin-Watson stat	1.649480
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : مستخرج من برنامج (9) Eviews

4. اختبار التكامل المشترك ARDL Test Bounds :

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة نفحص اختبار (F) و ذلك بمقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الحرجة لأقصى و أدنى حد ARDL Test Bounds وهذا بعدما قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج أفرزت لنا نتائج الدراسة أن (F) الإحصائية للنموذج تساوي (7,74) وهي معنوية عند 5% و اكبر من القيمة الحرجة العليا و من ثم رفض فرضية العدم H0 و قبول الفرضية البديلة H1 المتمثلة في وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرتين (BC) (TC).

الشكل رقم (16) : نتائج اختبار التكامل المشترك الشكل رقم (17) : نتائج تقدير العلاقة الكاملة القصيرة

طويلة الاجل لـ : ARDL(1,1)

ARDL Test Bounds

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: BC
Selected Model: ARDL(1, 1)
Date: 04/24/17 Time: 16:27
Sample: 1970 2015
Included observations: 45

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC)	-6.591878	1.398722	-4.712785	0.0000
CointEq(-1)	-0.451810	0.114810	-3.935303	0.0003

Cointeq = BC - (1.4276*TC + 103.4924)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC	1.427636	0.428966	3.328084	0.0019
C	103.492355	96.545192	1.071958	0.2900

ARDL Bounds Test
Date: 04/24/17 Time: 16:26
Sample: 1971 2015
Included observations: 45
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.743439	1

Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

5. تحليل نتائج تقدير نموذج $ARDL(1,1)$:

$$BC_t = 0.548*BC_{t-1} - 6.591*TC_t + 7.236*TC_{t-1} + 46.758 \dots (8)$$

$$D(BC) = -6.59*D(TC) - 0.45*(BC - (1.42*TC + 103.49)) \dots (9)$$

➤ اختبار جودة و استقرار النموذج $ARDL(1,1)$:

$$- \text{معامل التحديد } R^2 = 0,72$$

يتضح لنا من خلال معامل التحديد $R^2 = 0,72$ أن النموذج له قدرة تفسيرية تقدر بـ: 72,82 %.

- معامل التحديد التوفيقي المعدل $\bar{R}^2 = 0,70$ يفضل الاحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل

التحديد مغلطا أحيانا يزداد بتزايد المتغيرات ونجد ان معنوية الارتباط تشكل نسبة 70,83 %.

- اختبار فيشر F (المعنوية الكلية للنموذج)

بالعودة إلى جدول فيشر F عند درجة الحرية $(k-n)$ و $(1-k)$ ومستوى معنوية $\alpha = 5\%$ نجد

$F_{tab} = 4,3$ وقيمة فيشر المحسوبة $F_c = 36,31$ أي أن: $F_c > F_{tab}$ ومنه نرفض فرضية العدم، ونقبل

الفرضية البديلة أي أن المتغير المستقل (سعر الصرف) يؤثر في المتغير التابع رصيد الميزان

التجاري، وان النموذج له معنوية إحصائية.

- اختبار ستودنت T.

نلاحظ أن قيمة ستودنت المحسوبة $T_c = 4,71$ اكبر من القيمة الجدولة $T_{tab} = 2,06$ و ذلك

عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ أي كل المعالم مقبولة و لها معنوية إحصائية.

➤ التفسير الاقتصادي:

و للتعرف على تأثير كل من المتغير المستقل (TC) على المتغير التابع (BC) و مقدار هذا

التأثير من خلال معرفة قيم المعلمات، وتوضح لنا المعادلة رقم: (8) تقدير النموذج في المدى القصير أن

رصيد الميزان التجاري (BC) له علاقة عكسية بسعر الصرف (TC) وهذا يعني أن التغير في سعر

الصرف (رفع أو تخفيض قيمة العملة) يؤثر على رصيد الميزان التجاري عكسيا (بالزيادة أو

النقصان)، و مرتبط فقط بسلوكه في الماضي بفترة واحدة (BC_{t-1}) والذي يتناسب معه طرديا في المدى

الطويل وهذه النتيجة تؤكدنا نتائج تقدير المعادلة رقم: (09) تقدير النموذج في المدى الطويل حيث

أصبحت العلاقة بين المتغيرين طردية، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

➤ معامل تصحيح الخطأ $ECM(-1)$:

ويشير اختبار ARDL أن نتيجة $ECM(-1)$ ، والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية، على أن هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرتين (BC) (TC) ، حيث أن إشارة $ECM(-1)$ سالبة وقيمتها اقل من الواحد صحيح $(-0,451)$ ومؤكدة عند درجة معنوية 1%، مما يثبت استقراراً في النموذج من ناحية، وان هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرتين الداخلة في النموذج من ناحية أخرى، يشير إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة 4,51% للنموذج كما هو موضح في المعادلة (09).

➤ لقد أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج وعدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة أو تحيز في النتائج، ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Squares of CUSUM) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، كما أن لإحصائيات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر تشير إلى سلامة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، من حيث تحقق التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار (J-B) بقيمة احتمالية $(0,96)$ ، وعدم وجود ارتباط تسلسلي في البواقي حتى الدرجة الثالثة باستخدام (LM Test)، وكذلك رفض فرضية اختلاف التباين باستخدام (ARCH Test) كما هو موضح في الجدول و الملاحق :

جدول رقم (10): إحصائيات فحص بواقي النموذج.

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	0,074	(0,963)
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	[1]: 1,592	(0,207)
	[2]: 2,035	(0,361)
	[3]: 2,639	(0,450)
ARCH Test	[2]: 3,232	(0,198)

المصدر : مستخرج من برنامج (9) Eviews

خلاصة الفصل الثاني

وعليه فقد سمحت لنا دراسة الوضعية الوصفية والتحليلية للتطور الزمني للميزان التجاري عن وجود خلل هيكل في تطور الميزان التجاري ناجم أساسا عن تلك السياسات والتوجهات التنموية الاقتصادية والتجارية المتبعة هذا من جهة، و مدى تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من الربوع البترولية و التي تحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض و الطلب في الأسواق الدولية من جهة أخرى الأمر الذي يبرز عدم وجود انسجام في تطور كل من الصادرات والواردات، وهشاشة الاقتصاد الوطني أمام الهزات والأزمات الاقتصادية الخارجية، خاصة العوامل الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف.

كما حاولنا في هذه الدراسة اختبار اثر سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري الفترة الممتدة من 1970 إلى 2015 باستخدام نموذج ARDL و الذي من خلاله تم التوصل إلى:

إن ارتفاع قيمة العملة الجزائرية (تخفيض سعر الصرف) تؤدي إلى انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات مما يؤدي بالمقابل إلى انخفاض في قيمة الميزان التجاري ، وهذا ما لم يكن في حالة الاقتصاد الجزائري (عكس ما توصلنا إليه)، وسبب ذلك أن إجمالي الصادرات تتكون أساسا من مواد أولية (نفط و غاز) فهي لا تعتمد على سوق الصرف و إنما تعتمد على أسعار المواد الخام في السوق العالمية، في حين الواردات الجزائرية هي عبارة عن دالة تابعة أكثر لمداخيل ميزانية الدولة من جباية بترولية و بالتالي يمكن تحميل ذلك على الصادرات.

إن رصيد الميزان التجاري(BC) له علاقة عكسية مع سعر الصرف (TC) بينما مرتبط فقط بسلوكه في الماضي بفترة واحدة و الذي يتناسب معه طرديا مما يعني وجود تزايد مطرد(موجب) لرصيد الميزان التجاري بمرور الزمن وهذا ما يفسر العجز الكبير المسجل في سنة 2015 وسببه الانخفاض المفاجئ لسعر النفط حيث كان تأثيره السلبي على رصيد الميزان التجاري كبير، وهذا راجع لكون الصادرات مهيمنة من طرف قطاع المحروقات في حين أن الواردات ليست مرنة، رغم إجراءات رفع سعر الصرف.

كما انه في المدى الطويل وجود علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة)، تؤدي إلى انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج المحلية بالنسبة للعالم الخارجي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية، وزيادة تنافس المنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى تراجع الواردات و زيادة الصادرات و بالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري.

الخاتمة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما يتدخل السلطات النقدية، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء النظرية في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظراً لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك، فضلاً عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكننتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها.

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة صرفها لقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية في الأجل الطويل، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة مايلي:

➤ شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

➤ إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

➤ يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف.

➤ سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، كما أثبتت نتائج الدراسة، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن.

وإجمالاً يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

- 1- تتمحور الفرضية الأولى كون أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل له اثر إيجابي في تحسين وضعية الميزان التجاري، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا.
- 2- في حين نفترض الفرضية الثانية إنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية، وهذا ما لا يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج و حيد ألا وهو البترول و بالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط.

قائمة المراجع

أولا : الكتب و المؤلفات.

- 1- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 2003.
- 3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2011.
- 4- برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
- 5- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، 2003.
- 6- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- 7- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 8- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة مصر، 2004.
- 9- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 10- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 11- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 12- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012.
- 13- عرفات تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
- 14- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- 15- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2001.
- 16- كامل البكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية و التمويل"، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 17- لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010.
- 18- محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- 19- محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الأسس النظرية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
- 20- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 21- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات)، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- 22- موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2008.

- 23- نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.
24- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006.

ثانيا : الأطروحات و الرسائل.

- 25- برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012 – 2013.
26- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
27- بن الزاوي عبد الرزاق ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011.
28- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)، أطروحة مقدمة بين متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
29- كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.
30- لعدي خليفة ، تطور التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور المدفوعات الجزائرية ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، 2001- 2002 .
31- محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
32- منصور الحاج موسى، أثر مخطر سعر الفائدة على أداء محفظة الأوراق المالية ، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007 – 2008.

ثالثا : الدوريات و المجلات.

- 33- العباس بلقاسم ، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد: 23 ، 2003.
34- سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة ، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق 2009.
35- صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد4، العدد1، العراق، 2011
36- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009.

37- مبارك بوعشة، السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوي الإنسانية، العدد 12 ،جامعة قسنطينة الجزائر 1999.

38- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04،جامعة الشلف، الجزائر، 2006.

رابعا: التقارير والقوانين.

39- المادة 04 المعدلة لاتفاقية الـ " FMI " .

40- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

41- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و المجركية (CNIS).

42- تقارير بنك الجزائر، www.bank-ofalgeria.dz

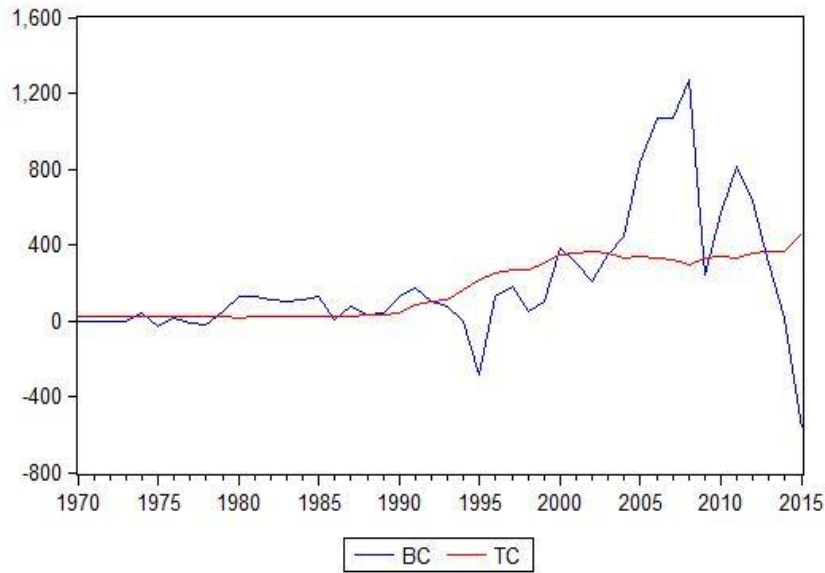
43- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996.

الملحق رقم (01): البيانات المستخدمة في الدراسة

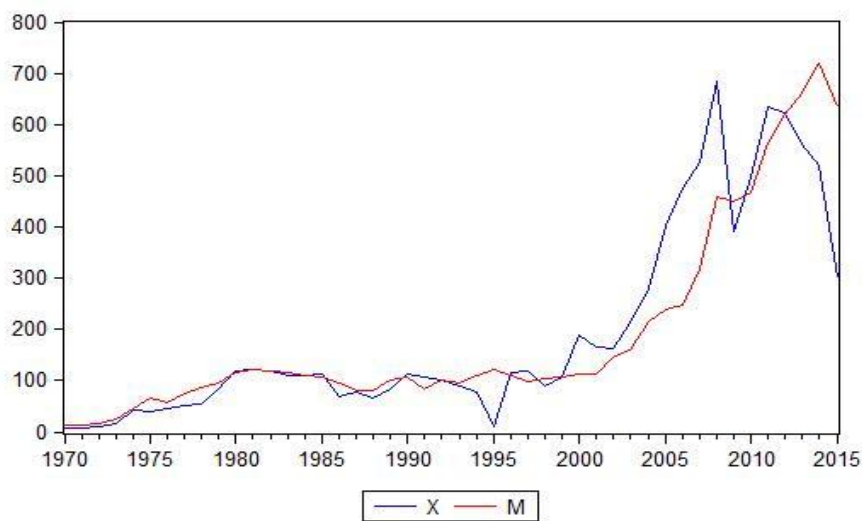
TC (بالأرقام القياسية)	BC (بالأرقام القياسية)	TC	BC	السنوات
22,619	-2,125	4,94	68-	1970
22,482	-5,625	4,91	180-	1971
20,513	-2,469	4,48	79-	1972
18,132	-5,969	3,96	191-	1973
19,139	39,906	4,18	1277	1974
18,086	-29,719	3,95	951-	1975
19,048	16,500	4,16	528	1976
19,002	9,500-	4,15	304-	1977
18,178	-24,875	3,97	796-	1978
17,628	52,000	3,85	1664	1979
17,582	126,188	3,84	4038	1980
19,780	125,375	4,32	4012	1981
21,016	112,281	4,59	3593	1982
21,932	99,969	4,79	3199	1983
22,802	110,844	4,98	3547	1984
23,031	131,688	5,03	4214	1985
21,520	5,281	4,70	169	1986
22,207	74,969	4,85	2399	1987
27,060	29,219	5,91	935	1988
34,844	35,750	7,61	1144	1989
41,026	130,563	8,96	4178	1990
84,570	170,875	18,47	5468	1991
100,000	100,000	21,84	3200	1992
106,914	75,625	23,35	2420	1993
160,531	-8,125	35,06	260-	1994
218,223	-283,594	47,66	9075-	1995
250,687	128,750	54,75	4120	1996
264,240	177,813	57,71	5690	1997
268,956	47,188	58,74	1510	1998
304,808	105,000	66,57	3360	1999
344,597	384,375	75,26	12300	2000
353,571	300,313	77,22	9610	2001
364,835	209,375	79,68	6700	2002
354,350	348,125	77,39	11140	2003
329,945	445,719	72,06	14263	2004
335,531	827,406	73,28	26477	2005

332,647	1064,375	72,65	34060	2006
318,636	1070,063	69,59	34242	2007
291,117	1268,656	63,58	40597	2008
332,647	243,250	72,65	7784	2009
340,614	568,938	74,39	18206	2010
333,974	811,313	72,94	25962	2011
355,037	630,219	77,54	20167	2012
363,416	304,031	79,37	9729	2013
368,956	10,188	80,58	326	2014
459,982	565,094-	100,46	18083-	2015

الملحق رقم (02): تطور رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف خلال الفترة 1970-2015



الملحق رقم (03): تطور كل من الصادرات و الواردات خلال الفترة 1970-2015



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviewse 9

الملحق رقم (04): نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة الزمنية BC

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.510025	0.8114
Test critical values:		
1% level	-4.175640	
5% level	-3.513075	
10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 04/28/17 Time: 20:03
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.208880	0.138329	-1.510025	0.1385
C	25.15915	73.41140	0.342715	0.7335
@TREND("1970")	0.382400	3.471232	0.110163	0.9128
R-squared	0.077124	Mean dependent var		-12.51042
Adjusted R-squared	0.033178	S.D. dependent var		236.7612
S.E. of regression	232.8005	Akaike info criterion		13.80258
Sum squared resid	2276234.	Schwarz criterion		13.92303
Log likelihood	-307.5581	Hannan-Quinn criter.		13.84748
F-statistic	1.754953	Durbin-Watson stat		1.775839
Prob(F-statistic)	0.185358			

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.549228	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.180911	
5% level	-3.515523	
10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 04/28/17 Time: 20:03
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.081919	0.165198	-6.549228	0.0000
C	63.79777	76.62967	0.832547	0.4099
@TREND("1970")	-3.254895	2.870738	-1.133818	0.2635
R-squared	0.513463	Mean dependent var		-12.99503
Adjusted R-squared	0.489729	S.D. dependent var		337.4311
S.E. of regression	241.0379	Akaike info criterion		13.87353
Sum squared resid	2382071.	Schwarz criterion		13.99518
Log likelihood	-302.2177	Hannan-Quinn criter.		13.91865
F-statistic	21.63450	Durbin-Watson stat		1.901569
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 9 Eviewse

الملحق رقم (05): نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة الزمنية TC

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.611503	0.0418
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 04/28/17 Time: 20:04
Sample (adjusted): 1977 2015
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.280775	0.077745	-3.611503	0.0011
D(TC(-1))	0.336909	0.190042	1.772819	0.0864
D(TC(-2))	-0.202715	0.203746	-0.994939	0.3277
D(TC(-3))	0.457870	0.207042	2.211490	0.0348
D(TC(-4))	0.085250	0.220084	0.387352	0.7012
D(TC(-5))	0.229939	0.215580	1.066606	0.2947
D(TC(-6))	0.387095	0.213838	1.810223	0.0803
C	-37.97663	12.72728	-2.983876	0.0056
@TREND("1970")	3.479471	0.926832	3.754154	0.0007
R-squared	0.470156	Mean dependent var		11.30600
Adjusted R-squared	0.328864	S.D. dependent var		23.07361
S.E. of regression	18.90257	Akaike info criterion		8.915647
Sum squared resid	10719.22	Schwarz criterion		9.299546
Log likelihood	-164.8551	Hannan-Quinn criter.		9.053387
F-statistic	3.327549	Durbin-Watson stat		1.644256
Prob(F-statistic)	0.007664			

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.601186	0.0412
Test critical values:		
1% level	-4.180911	
5% level	-3.515523	
10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 04/28/17 Time: 20:05
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.634045	0.176066	-3.601186	0.0008
C	-1.336653	6.607647	-0.202289	0.8407
@TREND("1970")	0.357417	0.249230	1.434083	0.1591
R-squared	0.252003	Mean dependent var		2.071886
Adjusted R-squared	0.215515	S.D. dependent var		23.44882
S.E. of regression	20.76889	Akaike info criterion		8.970536
Sum squared resid	17685.22	Schwarz criterion		9.092185
Log likelihood	-194.3518	Hannan-Quinn criter.		9.015649
F-statistic	6.906512	Durbin-Watson stat		1.666886
Prob(F-statistic)	0.002600			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviewse 9

الملحق رقم (06): اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.923783	Prob. F(2,39)	0.4055
Obs*R-squared	2.035384	Prob. Chi-Square(2)	0.3614

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 04/28/17 Time: 18:51

Sample: 1971 2015

Included observations: 45

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.069421	0.142936	-0.485681	0.6299
TC	-0.189629	1.408326	-0.134648	0.8936
TC(-1)	0.290717	1.520325	0.191220	0.8493
C	1.199112	43.11658	0.027811	0.9780
RESID(-1)	0.222433	0.195440	1.138115	0.2620
RESID(-2)	-0.115081	0.181527	-0.633960	0.5298

R-squared	0.045231	Mean dependent var	-7.89E-14
Adjusted R-squared	-0.077176	S.D. dependent var	181.6590
S.E. of regression	188.5385	Akaike info criterion	13.44005
Sum squared resid	1386325.	Schwarz criterion	13.68094
Log likelihood	-296.4011	Hannan-Quinn criter.	13.52985
F-statistic	0.369513	Durbin-Watson stat	1.964386
Prob(F-statistic)	0.866384		

الملحق رقم (07): اختبار عدم تجانس التباين ARCH Test

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.625557	Prob. F(2,40)	0.2095
Obs*R-squared	3.232239	Prob. Chi-Square(2)	0.1987

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/28/17 Time: 18:52

Sample (adjusted): 1973 2015

Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22881.10	9360.864	2.444336	0.0190
RESID^2(-1)	0.231400	0.156894	1.474881	0.1481
RESID^2(-2)	0.112876	0.172983	0.652527	0.5178

R-squared	0.075168	Mean dependent var	33537.87
Adjusted R-squared	0.028927	S.D. dependent var	46968.04
S.E. of regression	46283.74	Akaike info criterion	24.39018
Sum squared resid	8.57E+10	Schwarz criterion	24.51306
Log likelihood	-521.3889	Hannan-Quinn criter.	24.43550
F-statistic	1.625557	Durbin-Watson stat	2.029510
Prob(F-statistic)	0.209534		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviewse 9

الملحق رقم (08): دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 04/28/17 Time: 22:25

Sample: 1970 2015

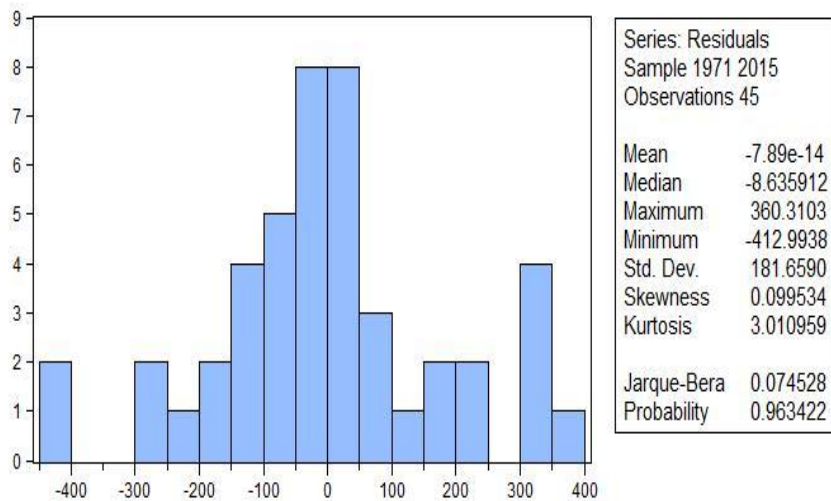
Included observations: 45

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

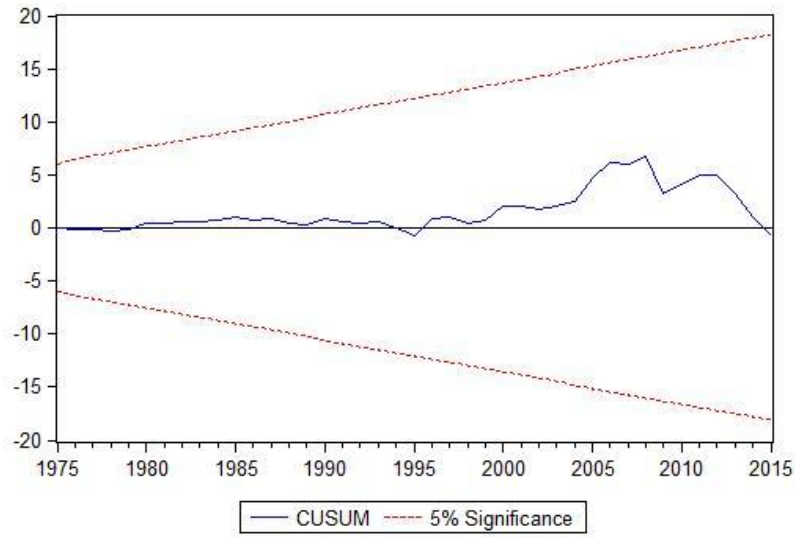
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.151	0.151	1.0999	0.294
		2	-0.101	-0.126	1.5983	0.450
		3	-0.130	-0.097	2.4483	0.485
		4	-0.128	-0.109	3.2941	0.510
		5	0.245	0.272	6.4611	0.264
		6	0.167	0.056	7.9758	0.240
		7	-0.234	-0.282	11.027	0.137
		8	-0.250	-0.152	14.605	0.067
		9	-0.111	0.017	15.326	0.082
		10	-0.012	-0.091	15.335	0.120
		11	0.262	0.135	19.596	0.051
		12	0.133	0.146	20.723	0.055
		13	-0.184	-0.110	22.952	0.042
		14	0.016	0.096	22.970	0.061
		15	0.037	0.040	23.067	0.083
		16	0.143	0.023	24.555	0.078
		17	0.045	-0.189	24.707	0.101
		18	-0.177	-0.046	27.165	0.076
		19	-0.128	0.056	28.506	0.074
		20	-0.006	-0.028	28.509	0.098

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

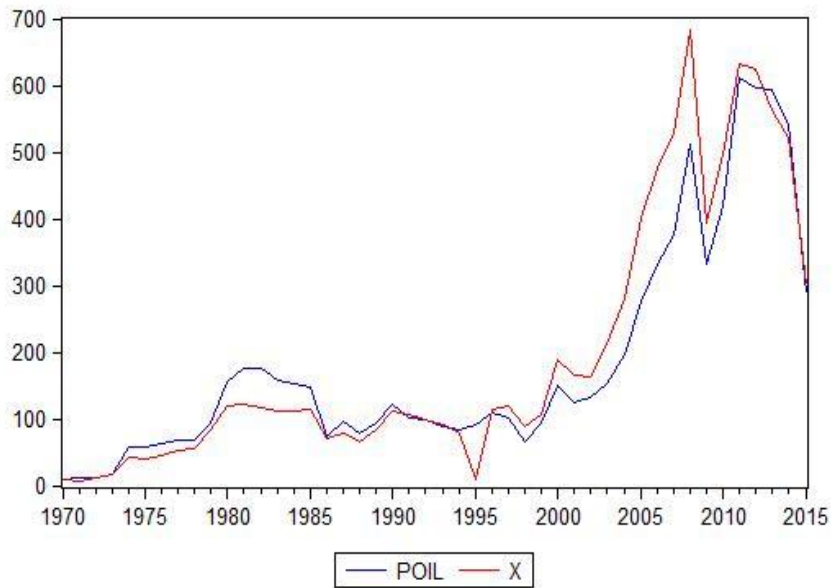
الملحق رقم (09): اختبار طبيعية البواقي للنموذج



الملحق رقم (10): اختبار (CUSUM) للنموذج



الملحق رقم (11): تطور كل من الصادرات و أسعار البترول خلال الفترة 1970-2015



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviewse 9

ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و الميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1970 إلى غاية ديسمبر 2015

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات و التي تخضع تسعيرتها لمنظمة الأوبك.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - الميزان التجاري - تخفيض قيمة العملة المحلية - رفع قيمة العملة

Résumé :

Le but de cette étude est de clarifier la relation existante entre des changements des taux de change et le balance commercial , ainsi que d'accentuer des effets du taux de change surtout en ce qui concerne la politique dévaluation de la monnaie locale, qui est entrée dans le cadre du programme de réforme structurel et son rôle dans la réduction du déficit dans la balance commerciale par la formulation d'un modèle standard de l'impact de fluctuations de taux de change et le dinar Algérien par rapport au dollar Américain sur la balance commerciale pendant la période de janvier 1970 jusqu'a la fin décembre 2015.

Cette étude est arriver a ce que la politique de taux de change suivi en Algérie na pas été efficace dans la correction du déséquilibre dans la balance commerciale qui se réfère a la nature de l'économie nationale qui est basée sur les exportations des hydrocarbures évalués comme l'OPEC .

Mots-clés : le taux de change-balance commerciale - dévaluation de la monnaie locale Réévaluation de la monnaie.